جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تقلب أسعار النفط وأثره على السياسة التوزيعية في الجزائر 2010–2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة

فاطمه كعوانه

اشراف الأستاذ

حلواجي عبد الفتاح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبادي خير الدين	أستاذ مساعد "أ"	رئيســـا
حلواجي عبد الفتاح	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
معمر حفيظة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشـا

السنة الجامعية: 2016–2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

الجاثية: 13

الإهـــــداء

إلى عائلتي ... أمي، أبي، زوجة أبي، إخوتي وأخواتي أزواجهم وأبنائهم كل باسمه

إلى أعمامي وزوجاتهم وأبنائهم كل باسمه

إلى أخوالي وزوجاتهم وأبنائهم ... جدتي حفظها الله

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل من الرئيس إلى الحارس دون استثناء

إلى أروع دفعة "**سياسة عامة و إدارة محلية 2017**"

وأخص بالذكر زميلاتي:

أمال، ميمونة، أحلام، هادية، إيمان، مباركة، ابتهال وإلى روح سعده حلوان رحمها الله

إلى صديقتي و رفيقتي **يمينة موم**

إلى كل الأصدقاء و الأحباب في كل مكان

<u>اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع</u>

فاطمه كعوانه

شكر وعرفان

الشكر أولا لله وله الحمد الكثير على نعمته هذه وعلى توفيقه لي

كما أتقدم بشكري العميق وامتناني إلى الأستاذ : **حلواجي عبد الفتاح** أولا على قبوله بالإشراف على مذكرتي وثانيا على جهده في المساعدة والتوجيه ، طيلة فترة البحث لك مني كل الامتنان جازاك الله عني كل خير.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء اللجنة الاكارم لقبولهم مناقشة هذا العمل

الشكر والتقدير إلى رئيس قسم العلوم السياسية **عبد الحميد فرج**

إلى كل من مدني بتوجيه أو معلومة أو تجربة ، أساتذتي في تخصص سياسة عامة وإدارة محلية وأخص بالذكر أستاذي الفاضل **سعد مسعودي** على كل نصيحة وتحفيز وتوجيه ومساعدة لي ولزملائي

إلى الأستاذة والصديقة **نصيب عتيقة** لطيبة تعاملها ورحابة صدرها

إلى الأستاذ **زغدي خليل** لما قدمه لي من مساعدة

ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى **جامعة حمه لخضر بالوادي** من مديرها إلى حارسها وإلى **كلية الحقوق والعلوم السياسة** من العميد الى كل الموظفين على إتاحتهم لنا فرصة الالتحاق بالماستر وعلى كل المجهودات المبذولة في توفير الجو الملائم للدراسة

إلى جامعتي الأم **جامعة محمد خيضر بسكرة** وأخص بالذكر طاقم مكتبة الحقوق والعلوم السياسية لما وفروه لنا من تسهيلات في سبيل البحث عن المراجع

المقدمـــــــة

مقدمـــة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تعرف تذبذبا كبيرا، وازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات السابقة، فأسعار النفط هي الأكثر تقلبا من أي سلعة أخرى، حيث شكل تكرار هذه التقلبات في الأسواق العالمية ظاهرة مثيرة للاهتمام نظرا لأهمية النفط ليس كعامل من عوامل الطاقة، وكمادة حيوية تدخل في العديد من المنتجات ذات الاستعمال اليومي فقط، بل باعتباره مورد مالي داعم اقتصادي مهم للعديد من الدول.

فالنفط منذ اكتشافه إلى يومنا هذا لا يزال ذو مكانة وأهمية كبيرة سواء في الاقتصاد العالمي أو في التجارة الدولية ، وبالتالي فالتطورات والتقلبات التي شهدتها أسعاره شكلت في كثير من الأحيان اضطرابات في اقتصاديات الدول وذلك من خلال تأثيرها على العوائد النفطية ومنه على الوضع المالي للدول.

ورغم أن العديد من الدول التي كانت بالأمس القريب تعتمد عوائد النفط كمورد أساسي لتغطية النفقات تحولت اليوم إلى اقتصاديات متنوعة الموارد وذلك بخلق بدائل (الزراعة، الصناعة ، الخدمات) بحكم التقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسعار.

في المقابل لا تزال الكثير من الدول تعتمد على عوائد النفط كمورد أساسي لتغطية الموازنة العامة ولم تستطيع خلق بدائل عن النفط رغم المخاطر الكبيرة التي يحدثها انخفاض الأسعار وربما الجزائر أحد هذه الدول التي لتزال تعتمد على النفط كمورد أساسي لتغطية الموازنة العامة، حيث يعتبر النفط ثروة طبيعية جد مهمة، وتشكل إيراداته دعامة أساسية في النمو الاقتصادي.

ومنه فهو مورد مالي كبير لتمويل كافة برامج التنمية وتوفير احتياجات المواطنين، وتوفير سبل العيش الكريم من خلال الإنفاق العمومي و التحويلات الاجتماعية الموجهة لكل القطاعات التي من شانها أن تحسن من ظروف المواطن الجزائري كالسكن والصحة والتعليم ... من خلال السياسة التوزيعية التي تتبناها الحكومة الجزائرية.

1 – أهمية الدراسة:

– تنبع أهمية هذه الدراسة في ضوء الاهتمام بالسياسة التوزيعية، التي تسعى من خلالها الحكومات إلى خدمة المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للثروة تمكن هذه الدراسة من جمع مادة علمية نظرية حول السياسة التوزيعية بشكل خاص وتقلبات أسعار النفط بشكل عام.

– عرض أهم جوانب تأثير تقلب أسعار النفط على الوضع الاقتصادي ومنه الوضع الاجتماعي في الجزائر باعتبار الجزائر من الدول ذات الطابع الاجتماعي.

– التعرف على حقيقة السياسة التوزيعية في الجزائر في ظل التقلبات في أسعار النفط وما لهذه الأخير من اثأر في تمويل مثل هذا النوع من السياسات، من خلال تحديد مدى تأثير إيرادات النفط على الوضع المالي للجزائر ومنه على السياسة التوزيعية من خلال فترتين مختلفتين ، فترة ارتفاع أسعار النفط و فترة انخفاض الأسعار .

2 – أهداف الموضوع :

– محاولة حصر ورصد الأسباب الحقيقية وراء تقلب أسعار النفط ، وكذا رصد وتحليل أهم تأثيرات هذا التقلبعلى السياسة التوزيعية في الجزائر.

– الاستفادة من النتائج السلبية لتقلب أسعار النفط من أجل الوصول إلى فكرة تفادي تأثيراتها السلبية.

3 – أسباب اختيار الموضوع :

تقف وراء أسباب اختيار الموضوع ، نوعين من الأسباب أو المبررات، فهناك أسباب موضوعية تمليها الدوافع العلمية والحاجة الواقعية ، وأخرى ذاتية تنبع من نفس الباحث وذاته لمعرفة حقيقة الموضوع .

*** المبررات الموضوعية :**

– إن اختيار هذا الموضوع يتعلق أساسا بالأهداف المدرجة في مجال التخصص الذي زاول فيه الباحث الدراسة النظرية وهو السياسة العامة، إذ تعتبر السياسة التوزيعية نوع أو صنف أو جزء من السياسة العامة

– الإحاطة بموضوع السياسة التوزيعية ومجالاتها ومؤشرات قياسها، من خلال المفاهيم المرتبطة بها، وتفسير المتغيرات المؤثرة فيها من خلال تفسير تأثير تقلب النفط على السياسة التوزيعية في الجزائر .

– من بين أهم الأسباب الموضوعية هي قلة الدراسات العلمية التي عنت وتخصصت في دراسة موضوع السياسة التوزيعية، خاصة في الجانب المتعلق بموضوع دراستنا هذه .

*** المبررات الذاتية :**

– الميل والاهتمام بدراسة الظواهر السياسية ومدى تأثيرها على المجتمع وإبراز جوانب النقص من أجل التحسين والتحديث.

– الرغبة في التعرف على أبعاد تأثير تقلب أسعار النفط على السياسة التوزيعية في الجزائر

– قلة المراجع والبحوث التي تناولت السياسة التوزيعية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، اعتبره اكبر دافع مشجع لإثراء المكتبة الجامعية .

4– الدراسات السابقة :

إن الدراسات التي تعرضت إلى هذا الموضوع بصيغة " تقلب أسعار النفط وأثره على السياسة التوزيعية في الجزائر"، تكاد تكون غير موجودة إلا انه لا يمنع من وجود أعمال قريبة من هذا الموضوع في بعض أجزائه .

من بين الدراسات التي لفتت انتباهنا دراسة **لموري سمية**، وهي أطروحة دكتورا تخصص مالية و نقود، تحت عنوان " **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية**

في الجزائر دراسة قياسية "، (جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014-2015) حيث من خلال هذه الأطروحة عالجت الإشكالية التي مفادها، أن الجزائر لا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة، ولأن قطاع المحروقات في الجزائر رهين التقلبات التي تحدث على أسعاره على مستوى السوق النفطية العالمية فكانت الإشكالية على الشكل التالي : **كيف يمكن لتقلبات أسعار البترول أن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟ .**

و خلصت من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

- تلعب الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية .

- يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات كمحرك وحيد لإنعاشه، وبالتالي فان انحصار المصادر المالية لهذا القطاع سوف تشمل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- إن العوائد المالية المحققة والتي تميزت بالارتفاع لم تستفد منها الجزائر بتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها بدليل ارتفاع مستويات الفقر والأمية في الجزائر .

- وأخيرا أن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي واحد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع .

كذلك دراسة لـ جلالي إبراهيم ، تحت عنوان " **تأثير تقلب اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1999-2016** " وهي مذكرة ماستر(جامعة حمه لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016)، حيث عالج إشكالية مدى تأثر السياسة المالية بتقلب أسعار النفط، ووصل إلى نتيجة مفادها أن تقلب أسعار النفط له الأثر الكبير على توجه السياسة المالية للجزائر التي مازالت تعاني من تبعية كاملة له رغم

التجارب والمحطات الهامة التي مرت بها، وعليه فإن سياسة ضخ الأموال في كل الاتجاهات وشراء السلم الاجتماعي وعدم مواجهة المواطنين بضرورة العمل وخلق الثروة .

5- الإشكالية :

إن موضوع تقلب أسعار النفط وأثره على السياسة التوزيعية في الجزائر يطرح ويدرس في ظل النظم التي تتبنى سياسات اجتماعية هدفها تحقيق الرفاه الاجتماعي، حيث تعتبرها مسؤولية الدولة والحكومات، وفي الوقت نفسه النظم أو الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الريع النفطي، وما تشكله التقلبات في أسعاره من تأثير، ومنه لدراسة هذا الموضوع نحتاج إلى الإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن أن تتأثر السياسة التوزيعية بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي السياسة التوزيعية ؟ وكيف يمكن قياسها ؟
- ما هي أهم مراحل تقلب أسعار النفط ؟ وانعكاساتها و السياسات الحكومية لمواجهتها ؟
- هل استفادت السياسة التوزيعية من ارتفاع أسعار النفط ؟ وما مدى تأثرها بانخفاض الأسعار ؟

- حدود المشكلة البحثية

المجال المكاني :

إن الدراسة ستكون بشكل عام حول السياسة التوزيعية في الجزائر كدولة.

المجال الزماني :

سوف يكون السياسة التوزيعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017.

6- الفرضيات :

سوف نبني دراستنا هذه على فرضية مركزية مفادها :

إن النفط يعتبر مورد مالي مهم للدول المنتجة، والجزائر دولة تعتمد عليه بشكل كبير في دعم اقتصادها وتمويل ميزانياتها العامة، ومنه تمويل سياساتها التوزيعية .

والجزائر تبنت منذ الاستقلال و أخذت على عاتقها عبء تلبية الاحتياجات لأفراد المجتمع، حيث يحظى الجانب الاجتماعي بأهمية كبيرة .

لذلك فانه لا محال أن أي خلل في أسعار النفط أو أي ارتفاع سوف يؤثر على التحويلات الاجتماعية ومنه السياسة التوزيعية، أي كلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى ذلك إلى ارتفاع في إيرادات الجزائر ومنه إلى زيادة في التحويلات الاجتماعية وكلما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير كلما أدى ذلك إلى تقلص في الإيرادات والمداخيل في الجزائر و منه انخفاض في حجم التحويلات الاجتماعية.

7- **الإطار المنهجي :**

من أجل معالجة هذا الموضوع و للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المناهج التالية :

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يقوم على وصف الظواهر والأحداث التي هي محل الدراسة ، من حيث خصائصها وأشكالها والعوامل المؤثرة فيها، كما يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، حيث سوف يمكننا هذا المنهج من الوقوف على السياسة التوزيعية مفهومها و مجالاتها وسبل قياسها ، وكذا وصف ظاهرة تقلب أسعار النفط من خلال مفهومها وتطوراتها وآثارها وانعكاساتها بصفة عامة وعلى السياسة التوزيعية على وجه الخصوص.

الإطار النظري :

باعتبار أن موضوع بحثنا يسلط الضوء على ظاهرة من الظواهر التي تأخذ عدة أوجه سياسة، اقتصادية واجتماعية فانه لفهم هذه الظاهرة نتقرب إليها باستعمال المقاربات النظرية ولتأطير هذا الموضوع استعملنا :

– **الاقتراب النسقي:** يقوم هذا الاقتراب الذي وضعه غابريال ألموند ودافيد استون عل النظر للنظام السياسي كنظام يتكون من مدخلات ومخرجات تفسر نمط تعامل السلطة السياسية مع المشاكل الاجتماعية، التي هي موجودة أصلا.

استعملنا هذا الاقتراب من خلال اعتبار أن المدخلات تفسر وتعبر عن مجموعة المطالب الشعبية في الحصول على السلع والخدمات العامة التي تعتبر مسؤولية الدولة و يتوجب عليها توفيرها من خلال تخصيص الموارد المتاحة .

من خلال المخرجات و التي تشمل او تتمثل في القدرة التوزيعية للنظام السياسي على تخصيص و توزيع السلع و الخدمات و المزايا على الافراد من خلال الانفاق الحكومي في شكله التحويلات الاجتماعية وذلك على المجالات المختلفة مثل الصحة ، التعليم و المساعدات الاجتماعية و الدفاع و الامن .

–**الاقتراب المؤسسي:** وفقا لهذا النموذج فإن الأنشطة السياسية والحكومية بحيث أن هذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات وتصنع السياسة العامة، فالسياسة العامة وفقا لهذا النموذج تتبناها وتنفذها الحكومة.

وتم الاستعانة بهذا الاقتراب بحكم أن السياسة التوزيعية بالجزائر هي نشاط حكومي ترسمه مؤسسات رسمية فالسياسة التوزيعيةحقيقة ترسمها المؤسسة التنفيذية وبالتحديد مؤسسة الرئاسة عن طريق طرح مخططات رئيس الجمهورية الخماسية في حين لا يتعدى دور

المؤسسة التشريعية المصادقة على قانون المالية الأول والتكميلي الذي بالتأكيد يجسد مخطط الرئيس في حين تنفذ الحكومة هذا قانون الموازنة السنوية.

كما تم الاستعانة بهذا الاقتراب أيضا لتوضيح المسار غير الاستراتيجي الذي تعتمده المؤسسات في رسم السياسة التوزيعية في الجزائر التي لم تتعدى تدوير للثروة ولم تنطلق إلى إنتاج الثروة الذي يكسبنا بدائل خارج النفط.

-**اقتراب القيادة السياسية:** وتمت الاستعانة به في هذه الدراسة ؛ بحكم أن القيادات والنخب السياسية هيأهم الجهات التي تصنع وترسم السياسة العامة وتحدد طبيعة السياسة التوزيعية في الجزائر.

وباعتبار أن هذا الاقتراب يركز على قدرة وفاعلية القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية– في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها حسب الأولويات ، وتركيز الدراسات في التحليل على القائد السياسي باعتباره العنصر الأكثر أهمية في العملية القيادية، والأسهل عمليا في تتبع خصائص تأثيره في اتخاذ القرارات.

قد تم الاستعانة به، لمعرفة قدرة وفعالية القيادة السياسية ودرجة تأثيرها في تبني السياسة التوزيعية وتحديد طبيعتها في الجزائر والتي تحددها بشكل أساسي مخططات رئيس الجمهورية قائد البلاد.

- الإطار الايتيمولوجي :

سوف نستعرض فيما يلي أهم المفاهيم المضمونية التي وردت في الدراسة وهي كالآتي :

*** الرفاه الاجتماعي :**

و يتعلق بالخدمات والنفقات التي يدعم بها الأشخاص من هم في وضع اجتماعي صعب لتحقيق العيش الكريم لهم، من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية وغير الحكومية .

***السياسة الاجتماعية:** هي جملة المساعدات التي تستهدف في شكلها التقليدي توفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة في المجتمع، أما صورتها الحديثة هي مجموعة البرامج و المشاريع الاجتماعية الدائمة، والتي تهدف لتحقيق الرفاه لفئات المجتمع.

***دولة الرفاه** : يشير هذا إلى أن الدولة هي المسؤولية لوحدها عن ضمان الحد الأدنى للمعيشة لمواطنيها بدون أي تفرقة أو تمييز، وذلك بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الرفاهية كالصحة والتعليم والإسكان ... الخ

8 – التصميم الهيكلي للدراسة :

من أجل دراسة وتحليل الموضوع وبناء على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وبناء على الفرضيات المقترحة، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، ارتأينا اعتماد فصلين كما يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث وعلى مجموعة من العناصر التفصيلية حيث سوف نتناول في الفصل الأول وهو عبارة عن الإطار المعرفي للموضوع بعنوان: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة، إذ سوف نحيط من خلاله بمفهوم السياسة التوزيعية، وذلك بعرض الإطار النظري وسياق تبلوروظهور مفهوم السياسة التوزيعية من خلال عرض أهم النظريات المساهمة في إثراء هذا الموضوع، وكذا مختلف التعريفات ومجالات ومؤشرات قياس السياسة التوزيعية، من جهة أخرى سوف نتناول ظاهرة تقلب أسعار النفط من خلال عرض مفهوم أسعار النفط وكذا أهم مراحل تقلب الأسعار والعوامل المتحكمة فيها، وصولا إلى انعكاسات ظاهرة تقلب أسعار النفط وآثارها وسياسات الحكومية لمواجهتها.

أما الفصل الثاني فهو يتضمن انعكاسات تقلب أسعار النفط على السياسة التوزيعية في الجزائر و ذلك تحت عنوان : إيرادات النفط و تمويل السياسة التوزيعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 إذ سوف نتطرق من خلاله إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وإمكاناتها النفطية من خلال إبراز تطور إيرادات النفط واحتياطاته، سوف نتناول أيضا تأثير أسعار النفط على السياسة التوزيعية في الجزائر من خلال مرحلتين مختلفتين أولا

مرحلةارتفاع أسعار النفط 2010-2014 ومرحلة انخفاض أسعار النفط 2014-2017 وما لكل مرحلة من نتائج .

9- صعوبات الدراسة :

و كأي بحث علمي تعرضنا في دراستنا للعديد من الصعوبات و العوائق اثرت سلبا على موضوعنا من بينها:

- انعدام المراجع التي تدرس تأثير أسعار النفط على السياسة التوزيعية في الجزائر.
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة في معطيات الدراسة.
- صعوبة الحصول على مراجع من المكتبات وإن وجدت فقليلة.
- حداثة الموضوع.

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد :

المبحث الأول: السياسة التوزيعية مقاربة مفاهيمية

المبحث الثاني : حول تقلب أسعار النفط

المبحث الثالث : انعكاسات تقلب أسعار النفط

خلاصة الفصل

تمهيـد:

تعتبر السياسة التوزيعية عمل أو وظيفة حكومية فهي من مضامين السياسة العامة تسعى من خلالها الحكومات إلى تحقيق أهداف ترتبط بشكل مباشر بتحقيق حاجيات كل فئات المجتمع، وعادة ما ترتبط هذه السياسات بالموازنة العامة، وكذا الوضع الاقتصادي للدولة الذي بدوره تتحكم وتؤثر فيه عدة عوامل من بينها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة الدول التي تعتمد عليه اعتماد كبير في دعم اقتصادها .

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم حيث يعتبر سلعة استراتيجية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، فهو منذ اكتشافه ليومنا هذا مازال محرك لآليات السياسة و الاقتصاد، لذلك فان أسعاره تظل في تطور وتقلب بشكل مستمر، تخضع كأي سلعة إلى عدة عوامل كالعرض والطلب في الأسواق العالمية بالإضافةإلى وجود قوى محركة أخرى لها تأثير ها في الأسعار، ومنه فان التقلب المستمر في الأسعار والذي غالبا ما يكون بشكل مفاجئ، له تأثير على الدول سواء النفطية المنتجة أو الدول المستهلكة، حيث أن الأسعارالملائمةواستقرارالأسعار تكون أفضل للطرفين خاصة للدول المنتجة التي تعتمد في تمويل ميزانياتها على عوائد النفط فالانخفاض الحاد والمفاجئ للأسعار يوثر بشكل مباشر على سياستها التوزيعية خاصة اذا كان الاعتماد على النفط شبه كلي (عدم وجود تنويع قطاعي).

المبحث الأول: السياسة التوزيعية مقاربة مفاهيمية

تعبر السياسة التوزيعية حسب الباحثين والدارسين في مجال السياسة عن البعد الاجتماعي للسياسة العامة، فهي وظيفة من وظائف النظام السياسي تسعى من خلالها الحكومات إلى تحقيق أهداف معينة، وهذا المفهوم كباقي المفاهيم في العلوم الإنسانية ظهر وتبلور عبر عدة مراحل ، وعرف من عدة نواحي.

المطلب الأول:الإطار التنظيري للسياسة التوزيعية

أ – سياق تبلور مفهوم السياسة التوزيعية :

ظهرت السياسة التوزيعية باعتبارها دور أو وظيفة من وظائف الدولة مع ظهور أو تجليات صفة دولة الرفاه في إطارها الليبرالي،حيث أن مفهوم دولة الرفاه في الأساس ظهر ليواري سوءات وعيوب النظام الرأسمالي ، ومنه فالسياسة التوزيعية ظهرت كوظيفة من وظائف الدولة مع التطور الذي طرا على أدوار هذه الأخيرة حيث طورت الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي أنماطا من الرفاهية الاجتماعية، هدفها الضمني تقليل التفاوت وتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تدخل الدولة.[1]

يمثل هذا التطور تغييرا جذريا في دور الدولة،حيث انتقلت من نمط الدولة الليبرالية محدودة التدخل إلى دولة تدخليه بامتياز، هذا التطور الجذري شهده النظام الرأسمالي،بحيث مرت هذه التطورات في الغرب بثلاث قـــرون، أي القرن الثامن عشـر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين،ففي القرن الثامن عشر نالت الشعوب الرأسمالية حقوقها المدنية التي تضمن حرية التعبير والعدالة و الملكية القانونية .

---

[1] هادي حسين، "النموذج الاجتماعي الديمقراطي – دراسة مقارنة بين السويد و النرويج و الدانيمارك و فينلندا " ، في كتاب : احمد السيد النجار و اخرون ، **دولة الرفاهية الاجتماعية دولة الرفاهية الاجتماعية (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية)** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2006 ، ص 230

أما في القرن التاسع عش فقد حصلت هذه الشعوب على حقوقها السياسية التي مكنت لهم من المشاركة في السلطة من خلال حق الترشح و الانتخاب ...الخ، أما في القرن العشرين فقد نالت الشعوب الرأسمالية حقوقها الاجتماعية التي تضمن للفرد حقه في نصيب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن له العيش ككائن متحضر.[1]

ب – أهم النظريات المفسرة لمفهوم السياسة التوزيعية :

مع بداية القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات والنظريات التي نظرت في الوظيفة التوزيعية للدولة.

ـ الكينزية والوظيفة التوزيعية للدولة :

يرى كينز في هذا المجال أنه يجب الوثوق في جهاز الدولة، حيث يعتبر أن اللجوء إليه ضروري طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي إلى الركود، فهو يرى أن تدخل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة، وحجته في ذلك أن الإنفاق الحكومي جزء مهم من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه .

فكينز عندما طالب بتدخل الدولة وضع الأساس الاقتصادي للعديد من الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية، أن تتدخل و تفرض ضرائب على الفئات الغنية لصالح الفئات الفقيرة.[2] ومنه بفضل إسهاماته، اتجهت دول الغرب الرأسمالي الى الدعوة لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي بعد أزمة 1929، وقد نتج عن

---

[1] المرجع نفسه.

[2] معتز بالله عبد الفتاح، " الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية " في كتاب احمد السيد النجار و اخرون ، **دولة الرفاهية الاجتماعية (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية**). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2006 ، ص 177

هذا التدخل نشوء ما يعرف بدولة الرفاهية الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب [1] .

ومع هذا فقد وجهت انتقادات كثيرة لنظرية كينز نذكر منها :

-إن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط .

- إنها تميزت بطابع السكون بمعنى أنها لا تتسم بالديمومة، بمعنى أنها قدمت حلا لمشكلة قائمة بذاتها في موقف قائم، إلا وهي مشكلة الكساد في فترة الركود.[2]

ـ النظرية الديمقراطية و الاجتماعية:

والتي ظهرت في مطلع القرن العشرين مع تعاظم الاتجاه نحو تعديل وتغيير المعتقدات الكلاسيكية التي لطالما دعت وحرصت على مبادئ الفردية والتنافسية وغياب تدخل الدولة من أهم روادها " تيتموس "و "مارشال".

أكد أنصار هذه النظرية على أن تطبيق سياسات أكثر عدالة يعني زيادة في تخصيص الموارد واستغلالها أيضا من قبل الدولة، قدموا فكرة "الفائض الاقتصادي للمجتمع الذي يمكن أن يستخدم لصالح الجماعة ككل،الذي شكل فيما بعد مفهوم دولة الرفاه .

على الصعيد النظري فهذه النظرية هي نتاج لقراءة مستحدثة لافتراضات المذهب الفردي،أي ظهرت لنقد مبادئ المذهب الفردي من جهتين:أولا رفضت الافتراض القائل بالدولة الحارسة وأكدت على أهمية تدخل الدولة، ثانيا رفضت التصور الذي يفترض أن الحرية تعني غياب القيود فقط،أي أن الحرية بالنسبة لهذه النظرية مرتبطة بالمساواة أي حرية الإنسان أن يختار بين بدائل وهنا يكون دور الدولة أن تتدخل لتوفير قدر معقول من هذه

---

[1] هويدا عدلي ، " فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره في بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية " . في كتاب : احمد السيد النجار و اخرون ، **دولة الرفاهية الاجتماعية (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2006 ، ص 502.

[2] معتز بالله عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص 177.

البدائل على قدر من المساواة لأكثر قدر من الأفراد، ففي دولة الرفاه جميع مواطني الدولة متساوون قانونيا واجتماعيا.

ومنه فأنصار هذه النظرية ركزوا على نقطة مفادها خطورة عدم تدخل الدولة التي تظهر أولا في التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات على المستوى القومي، ثانيا شيوع ظاهرة الدخول غي المستحقة ،ثالثا إساءة استغلال الموارد وخلق الندرة الاقتصادية [1].

ج – اتجاهات تعريف السياسة التوزيعية :

تعددت تعاريف السياسة التوزيعية بتعدد الاتجاهات ورؤى الباحثين و الدارسين في مجال العلوم السياسية في ما يلي نذكر اهمها:

1– السياسة التوزيعية كوظيفة أو قدرة من قدرات النظام السياسي :

حسب غابريال الموند للنظام السياسي عدة وظائف من بينها الوظيفة التوزيعية التي هي سياسة تعني بتخصيص الوكالات الحكومية والأجهزة البيروقراطية في الدولة بمختلف أنواعها لجملة من السلع والخدمات والفرص والوظائف وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع،ويمكن قياسها ومقارنتها من خلال عدة اعتبارات وذلك من حيث كمية ما وزع من موارد أو المنافع، ومختلف شرائح السكان التي تلقت هذه المنافع، والعلاقة بين الاحتياجات البشرية والتوزيعات الحكومية التي تهدف إلى تلبية تلك الحاجات،والإنفاق الحكومي بالرغم انه لا يقيس كل هذه التوزيعات إلا انه يعطينا مقياسا كميا لهذا الجهد التوزيعي للحكومة [2].

2 – السياسة التوزيعية كسياسة حكومية مانحة أو معطية :

هنا يمكن للسياسة التوزيعية ان تتحقق بموجبها منافع مادية أو خدمية أو رمزية لشرائح عديدة في المجتمع،وغالبا ما تكون هذه الشرائح من الفئات المتضررة أو المنكوبة أو

---

[1]، نفس المرجع ، ص178.

[2] غابريال الموند ، بينجام بويل، روبرت مندت، **السياسة المقارنة إطار نظري**. نقله : محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996، ص289 .

المحدودة الدخل التي يراد التخفيف عليها ورفع الظلم والإهمال عنها مثال الفقراء والمرضى أو أقليات مهاجرة أو ممن نكبوا بالحروب أو الفيضانات والآفات المختلفة فتقوم الدولة أوالحكومة هنا بتعويضهم عما خسروه[1]. فهي ايضا تتعلق بالمنافع والعوائد وتقديم الخدمات للمنتفعين فيهاكتلك التي تتعلق بالضمان الصحي، أو الضمان الاجتماعي ، أو ايصال التيار الكهربائي وخدمات الانترنات لبعض المناطق الجغرافية .[2]

3- السياسات التوزيعية باعتبارها سياسات تحفيزية :

حيث تتميز السياسات التوزيعية هنا على أساس أثرها على المجتمع وعلى الذين يتعاملون أو يتأثرون بهذه السياسات، فالسياسات التوزيعية تشتمل على تخصيص الخدمات أو المنافع بعينها أي بنوع من التخصص على السكان – أفراد – مجموعة مؤسسات – مجتمعات، فبعض السياسات التوزيعية هنا قد تقدم منافع لمستفيد واحد أو عدد قليل من المستفيدين،مثلا: تقديم فرض من الحكومة لمنع شركة من الإفلاس أو الدعم الذي تقدمه الحكومة مثلا لصناعة معينة أو نشاط معين، وبعضها قد يقدم منافع لأعداد كبيرة من السكان مثلا الدعم الذي تقدمه الحكومة للمزارعين والتعليم المجاني، ويسمي ،"كوشران " في تصنيفه هذه السياسات بالسياسات التحفيزية ويعرفها بأنها تشمل النشاطات والأعمال الحكومية التي يقصد منها تقديم حوافز للأفراد والمؤسسات للقيام بأعمال لم تكن لتقوم بها دون حوافز وتتميز هذه السياسات بأنها تعتمد على تقديم الحوافز لتشجيع الأفراد لقبول السياسة ، ولاستخدام التهديد بالعقاب ، لتحقيق السياسة[3].

فهي تستخدم لتشجيع بعض الأنشطة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التخفيض الضريبي، وإعانات المزارعين لتعزيز التنمية الاقتصادية، وشطب الضرائب لأصحاب المنازل

---

[1] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير اداء الحكومات** . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008، ص 23.

[2] نفس المرجع ، ص 75.

[3] احمد مصطفى الحسين ،**مدخل الى تحليل السياسات العامة**. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص36 .

لتعزيز وتسهيل عملية الإسكان، والمدارس العامة المجانية والتعليم وبرامج التدريب على العمل [1].

ومنه فالسياسة التوزيعية تسمح للحكومة بتوفير السلع والخدمات العامة للجميع داخل الدولة، من خلال الأموال العامة، بحيث يكون الجميع راضيين لأن ذلك يتعلق بتكافؤ الفرص، ومن الأمور التي يجب أن نشير إليها أن سياسة التوزيع لا تخلق منافسة للسلع والخدمات، حيث تمتلك الحكومة الملكية بموجب هذه السياسة، وكأمثلة على ذلك الطرق السريعة حيث تقوم الحكومة بإنجازها بأموال المواطنين الضريبية أو بموارد الثروة وجميع فئات المجتمع أحرار في استخدامها [2].

المطلب الثاني: مجالات السياسة التوزيعية و أهدافها

للسياسة التوزيعية مجالات عديدة تسعى من خلالها الحكومة إلى تحقيق اهدافها المنشودة المتمثلة اساسا في تحقيق الرفاهية والمساواة بين أفراد المجتمع داخل الدولة، وهي :

أ- الحماية الاجتماعية

حسب معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، تعرف الحماية الاجتماعية على انها تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهية الشعب، فالحماية الاجتماعية تتكون من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تطوير كفاءة أسواق العمل مما يعزز قدرات الشعب وعلى إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية: مثل البطالة والمرض والعجز والشيخوخة و غيرها [3].

---

[1] Anderson,J.E,public policymaking : An introduction .Boston: Houghton Mifflin Company , p5.

[2] Policy Typologies Explained. http://www.afidated.com/2014/07/4-policy-typologies-explained.html

[3] خالد ابراهيم حسن الكردي، "الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة "، ورقة علمية قدمت في مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية 24 - 2014/11/26، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية)، ص 14.

هدفهاللتخفيفمن التأثيرات السلبية على الفقراء في المدى القصير، ولتصميم منظومة حماية اجتماعية لبد معين يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل، تركيب مجموعات الفقر، القيود المالية والإدارية، تنظيمات الحماية الاجتماعية القائمة في البلد المعني .

يدخل تحديد المجموعات المستفيدةمن فوائد منظومة الحماية الاجتماعية و يتحكم فيها العديد من العوامل: – الظروف التي يمر بها البلد المعني، الخصائص السكانية والإمكانات المتاحة، ولوضع سياسة عامة في هذا المجال يجب تقويم: السلوك الادخاري والإمكانات المتاحة، القيود المفروضة على انسيابية استهلاك الشريحة المعنية في ظل محدودية الاقتراض و آليات الدعم و التمويل الخارجي على مستوى العوائل والمجتمعات[1].

– أنواع الحماية الاجتماعية:

تشمل منظومة الحماية الاجتماعية انواع عديدة ، حسب نظام كل بلد و لكن على العموم تشترك في التالي :

1– تدخلات سوق العمل: وتهدف هذه التدخلات إلى حماية الفقراء القادرين على العمل حيث تشمل هذه التدخلات مثال في : التأمين على البطالة، دعم الدخل، لكنها غير مصممة لتحسين إمكانية توظيف الفقراء هذا الأمر السلبي أما الجانب الايجابي فهي تشتمل برامج التدريب وتنمية المهارات وتقديم المشورة والتوظيف هذه البرامج لديها القدرة على زيادة فرص العمل ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تصاحب ارتفاع معدلات البطالة في معظم الأحيان، فمثل هذه البرامج تهدف بالدرجة الأولى إلى: المساعدة في الحصول على الوظائف، تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوكيد فرص العمل المباشرة.

2– التامين الاجتماعي:يعرف بأنه كل تامين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة في المجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها

---

[1] كمال القيسي ، **النفط والهيمنة oil&pominanceالقوة والتحكم** . تقديم عصام الجبلي ، عمان : دار امنة للنشر والتوزيع ، 2010،ص 268.

كالمرض وحوادث العمل،العجز،الوفاة المبكرة، وصول سن الشيخوخة، فهي من أهم النظم التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الفرد طوال حياته وأسرته بعد وفاته.[1]

3- المساعدة الاجتماعية:تشتمل أنظمة المساعدة الاجتماعية برامج مصممة لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفا مثل الأسر التي لها عائل واحد أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو المعاقين أو الفقراء المعدومين مثل هذه البرامج تأخذ عدة أشكال مثل المعاشات الاجتماعية،التحويلات الاجتماعية، الأشغال العامة ...الخ[2]

ب- التنمية البشرية :

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعرف التنمية البشرية على أنها مركب يشمل مجموعة من المكوناتوالمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياتها ونتائجها جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعية أهمها: عوامل الإنتاج والسياسة الاقتصادية والمالية مقومات التنظيم السياسيومجالاته. علاقات التركيب في المجتمع بين مختلف شرائحه ومصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، والقيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد.[3]

فهي كذلك حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية الصادرة عام 1990 "عملية توسيع القدرات البشرية والارتقاء بها " تضمن هذا التعريف جانبين :

- تكوين وتوسيع القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى الرفاه الإنساني من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية مهارات الأفراد والصحة والتغذية

---

(1) خالد ابراهيم حسن الكردي ، مرجع سابق ، ص 18-19.

(2) إيزابيل اورتيل ، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ، مذكرات توجيهية في السياسات " السياسة الاجتماعية "، ص 42، 2007 متحصل عليه من : https://esa.un.org/techcoop/documents/MacroBackground_Arabic.pdf

(3)UNDP,Humain Development Report , cocept and Measerement of humaindevelopement , new yourk , 1990 , p9.

– العمل على التوظيف الكفء والاستفادة الكاملة من تلك القدرات المكتسبة في جميع مجالات النشاط الإنساني.[1]

– **أهداف التنمية البشرية** : تتلخص أهم أهداف التنمية في النقاط التالية :

- ✓ توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، وذلك بهدف القضاء على الجهل و الأمية.
- ✓ توفير مناصب العمل وذلك من خلال خلق الظروف المناسبة خاصة في المناطق الريفية والقضاء على البطالة.
- ✓ رفع مستويات التغذية والقضاء على الجوع .
- ✓ توفير السكن ومأوى لأصحاب الدخول المنخفضة.
- ✓ رفع مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال زيادة دخول الأفراد.[2]
- ✓ تحسين مستويات الصحة من خلال توفير الخدمات الصحية فالحصول عليها مهم لرفاهية العيش للأفراد والمجتمعات، وله اثر مباشر على إنتاجيتهم وأدائهم الاقتصادي، إن الحجج المؤيدة للدعم العام للخدمات الصحية قوية تزيد الصحة الجيدة في إنتاجية العمال وتقلل من عدد أيام التعطيل بسبب المرض، وتشتمل الرعاية الصحية المقدمة بالتساوي لكل فرد، مثل رعاية الطوارئ والرعاية العلاجية والأساسية بما فيها العمليات الجراحية الصغيرة وإدارة الأدوية وصحة الأمومة والإنجاب والخدمات الوقائية بما أنها لها أهمية على الصحة العامة للسكان يجب تقرير الخدمات العامة والمجانية أو بأسعار رمزية.[3]

---

[1] بلعاطل عياش ، نوي سميحة ، "اليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014 "، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ليومي 12/11 مارس 2013، (جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص 6.

[2] مريبعي سوسن،" التنمية البشرية في الجزائر – الواقع و الافاق " . مذكرة ماجستير : جامعة منتوري 2، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع علوم التسيير ، تخصص تسيير موارد بشرية ، 2012-2013. ص 30.

[3] ايزابيل اورتيز، مرجع سابق ، ص42

- ✓ التعليم الأساسي: لعل من أهم أهداف التنمية البشرية التعليم الأساسي لأنه أساس كل نهوض ويهدف هو الأخر بدوره إلى تحسين حال الجماعة من كافة النواحي ورفع مستواهم العام، ويقصد بالتعليم الأساسي تعليم الأميين القراءة والكتابة وتعليم الأفراد بعض الحرف التي تناسبهم .[1]

ومنه نلخص أهم أهداف التنمية البشرية التي تسعى الحكومات إلى الاهتمام بها من خلال سياساتها العامة وهي أن يحي الإنسان حياة طويلة وصحة جيدة خالية من الأمراض و المشاكل، أن يحصل على قدر جيد ومعقول من التعليم وأن يكون بإمكانه الحصول على الموارد والمنافع اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ومستوى معيشة جيد.

ج- العدالة الاجتماعية :

تعرف العدالة الاجتماعية على أنها التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون وغيرها، حيث ان إعادة التوزيع تعني أن هناك اختلالا أو تفاوتا حدث في المجتمع لابد من علاجه . [2] وهنا تدخل الدولة ضروري لفرض العدالة الاجتماعية

للعدالة الاجتماعية مظاهر ومرتكزات عدة، باعتبارها مرجعية معيارية لكافة القيم الإنسانية وهي :

1- المساواة و تكافؤ الفرص: فهي عدالة في توزيع الناتج الداخلي المحلي من خلال تحمل الأعباء العامة يعد مبدأ المساواة جد مهم بالنسبة للعدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر للعدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة بمعنى التساوي الحسابي في نصيب كل فرد من المجتمع من الدخل

---

[1] هشام محمود الاقداحي، **التنمية الاجتماعية و السياسية في الدول النامية**. الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2015، ص 67.

[2] هشام مصطفى الجمل ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة** . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007 ، ص 367.

والثروة، فمن الوارد أن تكون فروق في هذه الأنصبة تتحكم فيها الفروق الفردية بين الناس كالجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو تأهيل علمي أو خبرة أو طبيعة الاحتياجات .[1]

فالمساواة المقصودة هنا تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظا أكثر نفع ممكن من جهة و تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة، وعموما فان العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات والتكافؤ في الفرص.

2- **التوزيع العادل للموارد والأعباء:**"العدالة التوزيعية" فالعدالة الاجتماعية تعني بذلك التوزيع العادل للموارد من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات الاجتماعية ودعم وتقديم الخدمات العامة خاصة الخدمة الصحية والتعليمية ويتحقق من خلال عدة محاور وهي إصلاح هيكل الأجور والدخول من خلال تحديد المستوى المعيشي للعاملين، المحور الثاني : نظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، حيث كلما تعددت الشرائح الضريبية وتصاعدت فان النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ويختص المحور الثالث: بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة وهو إنفاق عام موجه إلى الطبقات الهشة والفقراء ومحدودي الدخل لإتاحة التعليم و الصحة لهم، باعتبار أن ذلك حقهم و حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكمسؤولية اجتماعية للدولة اتجاه مواطنيها في توفير السكن والعمل والتعليم و الطعام والرعاية الصحية.[2]

3- الحق في الضمان الاجتماعي : يعد الضمان الاجتماعي احد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد في المجتمع داخل الدولة، حيث هو التزام الدولة نحو مواطنيها، وهو لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدما، وتلتزم

---

[1] محمد العمراوي،" العدالة الاجتماعية : مقاربة معرفية للمفهوم و الأبعاد " متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://rawabetcenter.com/archives/4324 يوم 2017/04/06

[2] غادة الخلايفة ،"ماهي العدالة الاجتماعية "،اخر تحديث :28 سبتمبر 2014 الساعة 11:33 ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com يوم : 2017/01/28

الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة تقديمها كالمرض أو العجز أو الشيخوخة ...الخ ممن لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم هذه الكفاية.[1]

المطلب الثالث : مؤشرات قياس السياسة التوزيعية

يعتبر الإنفاق العمومي كمؤشر لقياس مجهود الحكومة التوزيعي، حيث ارتبطتطور النفقة العامة ارتباطا وثيقا بدور الدولة وتطوره في النشاط الاقتصاديوالاجتماعي فبعد التطور التاريخي الذي لحق بالدولة وانتقالها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، ثم إلى الدولة المنتجة أدى ذلك إلى تعدد وظائفها الاجتماعية وإلى زيادة حجم إنفاقها على الخدمات العامة، وأن يكون لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المبالغ التي تنفقها على إحداث التوازن الاجتماعي وعلى الإنفاق على الخدمات العامة.

ويقصد بالنفقات الاجتماعية تلك النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة وكذا تحقيق قدر من التضام الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساعدة " إعانات الأسر كبيرة الحجم ذات الموارد المحدودة ".[2]

أ – الإنفاق في شكل تحويلات اجتماعية:

تعكس التحويلات الاجتماعية حسب الباحثين و الدارسين سياسة الحكومة التوزيعية حيث تعد التحويلات الاجتماعية احد أنواع المدفوعات الحكومية للإفراد وجزءا مهما من مجموعة أدوات تخفيف أعداد الفقراء فهي إذن مختلف التدخلات ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها الدولة أو المؤسسات الحكومية والهياكل العمومية لفائدة أفراد المجتمع وتمول هذه التحويلات بواسطة الموارد المتأتية أو الناتجة عن الاقتطاعات على المداخل وعلى

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ، ص 280 .

[2] نفس المرجع، ص 267.

العائدات والخيرات والإيرادات التي تدخل للخزينة العمومية، والتي يتم توزيعها وتوظيفها بين الأفراد والفئات المختلفة لتغطية الاحتياجات الاجتماعية المتنوعة التي هي في تصاعد مستمر وذلك وفقا للسياسات المرسومة والبرامج المضبوطة في الاستراتيجية التنموية[1].

حيث يملك أكثر من 60 بلدا برامج للتحويلات الاجتماعية و قد لاقت اهتمام كبير فعلى سبيل المثال تدفع الصين بموجب الخطة ضمان الحد الأدنى من سبل كسب العيش منحة شهرية الى 22 مليون من الفقراء حتى ترفع مستوى دخولهم أعلى من خط الفقر .

وشكلت برامج التشغيل المؤقت فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة وللمساعدة في استقرار مستوى الدخل فقد قدمت الهند الخطة الوطنية لضمان العمل في المناطق الريفية مدفوعات إلى 45 مليون من الفقراء يعملون في برامج الانماءات الريفية في السنة المالية 2008-2009 .

وتتجاوز فرص ربط الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك بالخدمات المالية – التحويلات الاجتماعية – لتشمل الأجور و المعاشات التقاعدية [2].

وتكتسي التحويلات الاجتماعية صيغ و أشكال عديدة منها :

- ✓ الخدمات المجانية وشبه المجانية التي تقدمها الدولة في مجالات التعليم والتكوين والصحة ..الخ
- ✓ توفير التجهيزات والمرافق الأساسية أو مساهمة الحكومة في انجازها مثل التزويد بالمياه الصالحة للشرب والإنارة العمومية.
- ✓ المنافع الاجتماعية التي تقدمها أجهزة الضمان الاجتماعي للتابعين إليها وذوي الحق منهم كالمنح العائلية والتأمين ضد المخاطر.

---

[1] الجمهورية التونسية ، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ، " السياسات العمومية للنهوض الاجتماعي التجارب والتوجهات المستقبيلية " ، 2012 ، ص 09.

[2] مارك بيكيز ، ديفيد بورتيوس ، سارة روتمان ، "تقديم الخدمات المصرفية الى الفقراء عن طريق المدفوعات الحكومية " . تقرير الامم المتحدة ، مذكرة مناقشة، رقم 58 ،ديسمبر 2009 ، ص 02.

✓ توزيع الخيرات والثروة في شكل أجور وأصناف أخرى من المداخيل [1].

ب – سياسة الدعم الحكومي :

ان الدعم الحكومي هو سياسة حكومية تسعى من خلاله الحكومة تخفيف العبء على الطبقات الهشة في المجتمع ، فهو يمثل الدعم أحد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي واذابت الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص للدعم .[2]

والدعم الحكومي يعبر عن تكلفة السلع والخدمات المتحصل عليها التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين، أي هي الفرق بين ما يدفعه المواطنين من سعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة وبين تكلفة تدبير هذه السلع و الخدمات [3].

تعرف أيضا بأنها إمدادات مادية تقدم من طرف الحكومة لتخفيف أسعار السلع إما لصالح صناعة وأما لصالح مواطن، ويهدد غيابها أو تقليصها الشارع بالاشتعال، ومن أهم السلع المدعومة الدقيق، السكر، الحليب، السكن والكهرباء والمحروقات [4].

و يأخذ الدعم الحكومي ثلاث أشكال أو أنواع هي :

✓ **الدعم المباشر** : يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدول من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج أو الاستيراد، ففي مجال السكن مثلا يتمثل في تقديم إعانات إلى المستفيدين من السكن مباشرة بعد التأكد من استفائهم للشروط المطلوبة .

---

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سابق ، ص 09

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 285.

[3] زينب توفيق السيد عليوة ، " تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 ، صيف و ربيع 2016 ، ص 10

[4] الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.ar.wikipedia.org

- ✓ **الدعم غير المباشر:** المتمثل في الفرق بين أسعار بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها الحقيقية، مثال تخفيض الضرائب على مواد البناء، تخفيض الضرائب على العقار يصل في بعض الأحيان إلى 100بالمئة من قيمته السوقية أو مجانا، تقديم مساعدات خاصة للمقاولين ومؤسسات الانجاز ...الخ كل هذه الإعانات التي تقدمها الدولة تكون مقابل تحديد سعر البيع مسبقا.[1]
- ✓ **الدعم الضمني:** المتمثل في الفرق بين أسعار بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أي في حالة خسائر الشركات نتيجة إجبارها على بيع منتجاتها بأسعار اقل من تكلفة إنتاجها هنا تتدخل الدولة أو الحكومة بالدعم

ومن البرامج العديدة للدعم الحكومي نذكر :

- ✓ **برامج دعم الغذاء:** من خلال دعم الاستثمار وتوفير السلع بكميات كبيرة لكافة المستهلكين كدعم الخبز.
- ✓ **برامج دعم الطاقة:** مثل تقديم دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المتخصصة.
- ✓ **برامج دعم الإسكان:** ويكون من خلال تقديم دعم المساكن التي توفرها الحكومة لمحدودي الدخل أو تقديم دعم لصيانة المنازل التي تقيمها الدولة أو تخفيض الفائدة على قروض الإسكان.
- ✓ **برامج الدعم الحكومي:** النقدي تتمثل في المساعدات الاجتماعية النقدية طبقا لدخل الأسرة مثل المساعدات لرعاية المعاقين وكبار السن غير القادرين على العمل، مساعدات نقدية مشروطة للأسر الفقيرة أي بشروط معينة مثل التحاق جميع أطفال الأسرة بالمدارس، زيارات الأسر بشكل منتظم للمراكز الصحية .[2]

---

[1] عبد القادر بلطاس، **إستراتيجية تمويل السكن في الجزائر** . الجزائر : légende ، 2007 ، ص 82 .

[2] زينب توفيق السيد عليوة ، مرجع سابق، ص 13 .

المبحث الثاني : حول تقلب أسعار النفط

تقوم العديد من اقتصاديات الدول في العالم وبالخصوص الدول النامية على إيرادات النفط، حيث يعتبر الداعم الأساسي لدخلها القومي، وهذا في الوقت الذي تزداد إليه الحاجة عالميا حيث كان الطلب على النفط في عام 2000 يبلغ 75 مليون برميل في اليوم بالمقارنة مع أقل من 47 مليون برميل عام 1980 و66 مليون برميل عام 1990، وتفترض الحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية ارتفاعا يصل إلى 120 مليون برميل في اليوم مع حلول عام 2030[1].

من خلال تحليل وتتبع تكرار تقلب أسعار النفط، نلاحظ أن هذا التقلب هو ظاهرة دورية تتكرر كل 32 شهرا، حيث منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن تميزت أسعار النفط بتردد واحد مهيمن بلغ أقصاه 2.8 سنة. وفي تأكيد لهذا الاحتمال، ارتفع تباين أسعار النفط مرة أخرى في افريل 2011 و ذلك بعد مرور 32 شهر على نهاية ذروة جولة التقلبات الرئيسية في يوليو 2008، وبعد مرور ثلاثون شهرا منذ اضطراب منتصف عام 2011 الذي طواه النسيان، فإذا كان تقلب الأسعار يحدث في حلقة متكررة طولها سنتان إلى ثلاث سنوات فكان من المتوقع أن يشهد عام 2014 موجة أخرى من عدم الاستقرار في أسعار النفط، وهذا ما حدث فعلا في سبتمبر 2014 .[2]

إن التقلبات التي تطرأ على سعر النفط يمكن لها تهديد مداخيل الدول المصدرة له لذلك وجب تأسيس منظمة دولية تنشط على المستوى العالمي، ففي الثالث من شهر سبتمبر من عام 1960 أسفرت المفاوضات والمباحثات مع الحكومات ذات الأهمية في الشرق الأوسط على تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط اوبيك، وكانت تضم الدول الخمسة المهيمنة في مجال النفط وهي السعودية، العراق، الكويت، إيران، فنزويلا، وكان هدف

---

[1] توبي شيللي ، **النفط، السياسة، الفقر، الكوكب** . تر: دينا الملاح، الرياض : مكتبة العبيكات، 2010، ص 23 .

[2] ممدوح سلامة، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية** . الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ، ص 112.

تأسيس هذه المنظمة هو الحد من استغلال ثروات الدول المنتجة ومراقبة أسعار الخام والانخفاض الذي قد يضر مصالحها [1].

المطلب الأول : إطلالة مفاهيمية حول أسعار النفط

أ- تعريف السعر النفطي :

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة مع العلم إن العلاقة بين سعر النفط و قيمته هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير عدة عوامل و تداخلها وارتباطها أساسا بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها وإنتاجها واستهلاكها وكذلك ظروف استغلالها [2].

وهو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال 100 دولار للبرميل، وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية و عدم الاستقرار [3].

ب- أنواع السعر النفطي :

1- **السعر المعلن** : وهو المصرح به من طرف العارض للسلعة النفطية ومحددا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم تاريخيا، هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي الفترة التي تم فيها احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية .[4]

---

(1) كولن كامبيل وآخرون، **نهاية عصر البترول** . تر: عدنان عباس علي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2004، ص ص188 – 189 .

(2) محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** . جامعة عنابة : ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص 7 .

(3) سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة ، " مخاطر واشكالات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص 5.

(4) بوفليح نبيل، " دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق مع الاشارة الى حالة الجزائر " اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير، 2011) ، ص 85 .

2- السعر المتحقق: هو السعر الذي يعبر عن قيمة السلعة النفطية والذي يجسد قيمتها بوحدات نقدية معلومة ومتفق عليها بين الأطراف المتبادلة في السوق العالمية، ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الخمسينات من القرن العشرين وذلك نتيجة لظهور أطراف نفطية أجنبية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ووجود أنماط استثمارية نفطية جديدة، وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ .

3 – سعر الإشارة: هو نوع من أنواع السعر يقع بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في الفترة المذكورة كاتفاقيات المقاولة بين الشركات الأجنبية المستقلة وبين الشركات الاحتكارية للدول النفطية، الشرق أوسطية بصورة خاصة، وقد طبق هذا النوع من السعر في كثير من الدول النفطية مثال: الجزائر من خلال اتفاقية بينها و بين فرنسا في عام .1965

4 – سعر الكلفة الضريبية: يعني هذا النوع تجسيد لقيمة الوحدة النفطية بمقدار نقدي محدود وفي زمن معلوم و ذلك من خلال كلفة إنتاج الوحدة النفطية مضافا لها ضرائب ورسوم مختلفة وهذا النوع من السعر يكون في الواقع متداول داخل البلاد وغير متداول على المستوى الخارجي أو الدولي .[1]

5- السعر الفوري: ويعني تجسيدا لقيمة الوحدة النفطية بوحدات نقدية معلومة خلال مدة زمنية محددة وهو ليس مستقرا بسبب ارتباطه بمقدار الاختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب النفطي، وظهوره مرتبط بظهور السوق النفطية الحرة أو الفورية التي أصبحت منذ أواخر السبعيناتوعقد الثمانينات من القرن العشرين جزء أساسي من السوق النفطية العالمية.[2]

---

[1] محمد احمد الدوري ، مرجع سابق، ص359.

[2] جلالي ابراهيم، " تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1999-2016 ". مذكرة ماستر، (جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016) ، ص 19.

6- السعر الرسمي: و هنا يكون سعر النفط يعبر عن قيمة نقدية محددة في زمن محدد من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا النوع مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان اوبيك المعلنة رسميا من طرفها في تلك الفترة حيث اعتمدت منظمة اوبيك سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة .[1]

المطلب الثاني: مراحل أهم التقلبات في أسعار النفط

عرفت اسعار النفط عدة تقلبات كانت بشكل صدمات و طفرات عبر العديد من الفترات و المراحل حيث شكلت و تسببت في ارتباك على مستوى الاقتصاد العلمي و اثرت على الدول ، وهي كالتالي :

أ - صدمتي أسعار النفط الأولى و الثانية 1973 -1979:

من خلال هذه المرحلة حدثت العديد من التطورات الهامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 تجلت وبرزت بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل المستهلكين، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة في الحصة الضريبية. وهنا فقد انتهى عصر النفط الرخيص من 1-3 دولارات للبرميل الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع للتخلص من النمو الواسع من الإنتاج في النفط، حيث بدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة اوبيك زمام إدارة العرض وتحديد الأسعار، ومع هذه التطورات في بداية السبعينات وتفاعلات حرب السادس من أكتوبر أدت إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار البرنت الخام من 31 دولار سنة 1973 إلى أكثر من 10 دولارات للبرميل سنة 1974 لتعود الأسعار للاعتدال من 1974 إلى 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، لتعود للارتفاع بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات على أعقاب الحرب العراقية الإيرانية حرب الخليج الأولى لتصل إلى

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 85 .

36 دولار للبرميل سنة 1980 مما أدى إلى أزمة بترولية ثانية وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل سنة 1982 .[1]

ب – أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 :

إن التحول الذي طرأ على سوق النفط العالمية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي والتي غيرت القاعدة التي كانت سارية حيث انتقلت السوق النفطية من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة، الأمر الذي أدى بالدول المستهلكة إلى إتباع استراتيجية مفادها خفض أسعار النفط من خلال تقليل اعتمادها على بترول دول اوبيك والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في خفض الأسعار بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط وغياب التسويق بين الدول المنتجة الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بصورة حادة عام 1986، هذه التغيرات كانت نتيجة لعدة عوامل حيث في فيفري عام 1983 بدأت حرب الأسعار عندما قامت بريطانيا والنرويج غير الأعضاء في اوبيك بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولارات للبرميل وكرد فعل لهذا الموقف قامت نيجيريا بتخفيض أسعار الخام النيجيري وبذلك انخفضت الأسعار في متوسط هذا العام إلى 30.1 دولار للبرميل في عام 1984 كانت الأسواق تعاني من فائض في العرض مما جعل اوبيك تخفض من إنتاجها في أكتوبر عام 1984 بمقدار 1.5 مليون برميل لليوم الأمر الذي أدى بالنرويج إلى إعلان خفض أسعار نفطها إلى 28.5 دولار للبرميل ومع نقص الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول اوبيك ليس خاضعا وملزما بأسعارها، فقدت أسعار اوبيك أهميتها .[2]

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 63 .

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكه، " التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010 ". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 18، 2015، ص 18-19.

ومنه فقدت دول اوبيك أسواقها، عندها قررت المنظمة عدم الاستمرار في حمل مسؤولية المنتج المكمل، لتترك لغيرها من الدول المصدرة إطلاق الإنتاج إلى أقصاه، وكانت النتيجة انهيار الأسعار إلى نحو 13 دولار للبرميل في متوسط عام 1986، لتعود بعد ذلك الأسعار إلى الارتفاع سنة 1987 إلى حوالي 17 دولار بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي وبقيت الأسعار في تذبذب حتى سنة 1989 حيث مع بداية هذه السنة بدأت أسعار النفط في الارتفاع الأمر الذي أدى إلى استقرار السوق العالمي .[1]

ج- تطورات أسعار النفط الفترة 1990-1999 :

شهدت هذه الفترة تذبذبات وذلك راجع لعدة عوامل، حيث إن خلال هذه المرحلة ظهرت العديد من التطورات و الأحداث أثرت على مسرى الأسعار، من بين هذه الأحداث: انهيار المنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية خلال 1990-1991 وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف دول الاتحاد السوفيتي المتفكك، كذلك نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ومنه وبعد أن عرف سعر النفط نوعا من الارتفاع سنة 1990 قدر 22.3 دولار بالنسبة لخامات اوبيك استمر بعدها السعر في التآكل خلال 1991 – 1994 حيث وصل إلى 15.5 دولار سنة 1994، خلال السنتين 1995 -1996 عاد سعر النفط للارتفاع ليصل إلى 16.5 و 20.3 دولار[2]، حيث ظلت أسعار النفط تدور في فلك العشرين دولار طيلة المدة من 1990-1997 وهو العام الذي انهارت فيه الاقتصاديات الأسيوية، وحدث في ذات العام اتفاق اوبيك على رفع انتاجها وتزامن هذا مع انهيار الطلب، وكذلك بدء الامم المتحدة تصدير نفط العراق تحت برنامج النفط مقابل الغذاء، كل هذه الظروف أدت الى انهيار الاسعار إلى حوالي 10 دولارات [3].

---

[1] نفس المرجع ، ص19.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 89.

[3] وائل مهدي، " تقلبات اسعار النفط ... تاريخ طويل من التجارب ". جريدة الشرق الاوسط ، العدد 13161 ، 10 ديسمبر 2014.

د – تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000–2014:

نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة تراجع سعر النفط بنسبة 16% من مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار لتصل الى 23.1 دولار للبرميل، لتعود وتأخذ منحنى تصاعدي خلال الفترة 2002 – 2008 حيث انتقلت من مستوى 24.3 سنة 2002 إلى 94.4 سنة 2008 حيث عرفت سنة 2008 تقلبات كبيرة فترة الارتفاع انتهت في بداية النصف الثاني من نفس السنة وتلتها فترة انخفاض ولقد بلغ مقدار التغيير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 –2008 حوالي 71.6 دولار للبرميل وبذلك قفزت الأسعار إلى أكثر من إلى أكثر من أربعة أضعاف[1]، وذلك لعدة أسباب أبرزها النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط، كما يعتبر العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم الأحداث السياسية المؤثرة على السوق النفطية وذلك باعتبار العراق ثاني اكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط كذلك ظهور عدة أحداث في هذه الفترة أثرت على الأسواق النفطية ومنه على سعر النفط كالإضرابات السياسية في فنزويلا وأحداث نيجيريا من اضطرابات سياسية وقبلية ترافقت مع أعمال حربية قامت بها حركة تحرير النيجر شملت تخريب منشئات نفطية مما أدى إلى تخريب 900 ألف برميل يوميا الأمر الذي أثر على العرض النفطي في السوق باعتبار فنزويلا ونيجيريا من أهم أعضاء اوبيك [2].

اتجهت أسعار النفط خلال المرحلة 2008 –2014 إلى صعود لم يسبق له عهد حيث حققت الأسعار الاسمية لنفط اوبيك 105.15 دولار خلال النصف الأول من 2008 وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار في جويلية من نفس السنة ليعود للانخفاض لتصل إلى 42.9 دولار للبرميل في سنة 2009 وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكه ، مرجع سابق، ص 19

[2] سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**. بيروت : دار الساقي، 2003، ص 137.

لتعود الأسعار للانتعاش ومواصلة مسارها التصاعدي لتصل إلى 83.8 دولار للبرميل خلال 2010 لتستقر سلة اوبيك عند مستويات بين 100 و118 دولار للبرميل بدا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر 2011 استقرت الأسعار بعد هذه السنة في حدود 100 إلى 108 دولار للبرميل، في سنة 2012 وبالتحديد في شهر مارس ارتفعت الأسعار إلى 128 دولار للبرميل بسبب المخاوف من نقص محتمل في الإمدادات، بسبب تشديد العقوبات على إيران إلا أن الأسعار عادت لتتراجع إلى حدود 118 في أيار من نفس السنة لتعود تشهد الأسعار طفرة جديدة من خلال الانخفاض بداية من شهر سبتمبر 2014 إلى سبتمبر حيث فقد سعر النفط الخام 54% من قيمته خلال الفترة من سبتمبر 2014 إلى 2015 واستمرت الأسعار في الانخفاض مع بعض التذبذبات[1].

المطلب الثالث : العوامل المحددة و المتحكمة في أسعار النفط

تخضع أسعار النفط كغيرها من السلع في الأسواق العالمية إلى ارتفاع وانخفاض تتحكم فيها عدة عوامل خاصة وإن النفط يعتبر من السلع المهمة في العالم لذا تظل أسعاره في تقلب بشكل مستمر وذلك لعدة عوامل و اعتبارات نلخص أهمها فيما يلي :

1- **العرض والطلب والتخزين:** حيث أن كل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة له، فمن ناحية أخرى إن صعود وارتفاع أسعار النفط يعتبر محفز اقتصادي يؤدي إلى استغلال وتطوير الحقول المكلفة نسبيا خارج مناطق اوبيك كما حدث في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي مما دفع اوبيك إلى تخفيض إنتاجها لدعم الأسعار، لذلك فمستوى العرض أو المنتج المعروض يعتبر من أهم العوامل المتحكمة في الأسعار.

[1] سعدي محمد الخطيب، **العقود البترولية وحق الشعوب في الموارد النفطية** . بيروت : منشورات الحلب الحقوقية ، 2015، ص 121.

ويعتبر الطلب عامل أساسي في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك من خلال نوع ونمط النفط المعروض وتوقعات تطور السوق النفطية حيث أن التوسع في الصناعة العالمية المعتمدة على النفط أو زيادة وسائل النقل بمختلف أنواعه جوا وبحرا وبرا، كذلك يخلق ظمئا شديدا للنفط ومشتقاته، وكذلك الخوف من النضوب النفطي الذي كثر الحديث عنه، قد ساهم في ارتفاع الأسعار إلى يفوق السبعين دولار للبرميل في السنوات الأخيرة .

إن التخزين من النفط الخام لدى الدول المستهلكة وتغيير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دورا كبيرا في أسعار أنواع النفط المخزن، حيث قد أثر التخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أيلول 2006 إلى تراجع سعر النفط بحوالي 12 دولار على أقصى ما وصل إليه خلال أوائل العام نفسه[1].

2- الموقع الجغرافي : يتحكم الموقع الجغرافي في تحديد سعر النفط من خلال كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك، حيث أنه كلما كانت منافذ ومواقع التصدير أقرب إلى نقاط الاستلام كلما كانت تكاليف الشحن أقل مما يقلل السعر، وهذا ما جعل من مناف الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط متميزة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق أسيا وأوروبا، باستثناء أوقات أو حالات الحروب والأزمات مثل ما حصل خلال السنوات 1973 – 1980 – 1991 – 2003 .

3- التغيرات الموسمية : هذه التغيرات لها تأثير ولو بدرجة غير كبيرة لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار بشكل مباشر، مثال التسونامي في اندونيسيا وإعصار كاترينية في الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على مدى تأثير التغيرات الموسمية والكوارث الطبيعية على الأسعار.[2]

---

[1] عبد الوهاب الشيخ قادر، " العوامل المؤثرة في اسعار النفط "، متحصل عليه من الموقع : pdfcreatedwithpdffactory trial version www.pdffactory.com بتاريخ : 2017/01/28

[2] بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 92-93.

4- البدائل الطاقوية والتقنيات : إن اقتصاديات مشاريع البدائل المتاحة أو الممكنة للطاقة النفطية وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية كفيلة بأن تنقل أو تخفف وطأة أسعار النفط وبالعكس فإن زيادة أسعار النفط في السنوات الماضية 1973- 1979- 1980 كانت حافزا مهما على إيجاد البدائل للطاقة بصورة عامة و للنفط خصوصا .

إن التقنيات الحديثة والمتطورة بشكل مستمر في صناعة النفط الاستخراجية والتحويلية وتقديمها في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وذلك من خلال تخفيض الكلفة وزيادة الكفاءة في استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية تؤدي إلى التأثير الايجابي على الأسعار.

5- السياسات الحكومية : تعتبر أيضا من العوامل المتحكمة في الأسعار من حيث أن للسياسات الحكومية للدول المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجياتها دورا هاما في صياغة وتحديد أسعار النفط، حيث إن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى بالإضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا تزال لحد الآن تسيطر على جز كبير من تجارة النفط العالمية.

6- الاقتصاد : إن تطور الاقتصاد العالمي والوضع المالي الدولي يشكلان عاملين مؤثرين على أسعار الطاقة وأسعار النفط خاصة، فالانتعاش والركود الاقتصاديان اللذان يتواليان في العالم بسبب الأوضاع العامة دوليا وخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط مثال: الأزمة المالية العالمية 2008.[1]

7- العوامل الجيوسياسية : تلعب هذه العوامل دور مهم في التأثير على أسعار النفط من خلال تأثيرها على الإمدادات النفطية والعلاقات الدولية مثل ما حصل في إحداث قناة السويس عام 1965 حيث أغلقت القناة في وجه ناقلات النفط التي اضطرت الى الدوران حول رأس الرجاء الصالح مما تسبب في تأخيرها بالإضافة إلى استهلاك أكثر للوقود، كذلك

[1] عبد الوهاب الشيخ قادر، مرجع سابق.

ما حصل في الصدمة النفطية الأولى حيث توقف تصدير النفط نحو الدول المساندة لإسرائيل ما أدى إلى عجز في الإمدادات بالإضافة إلى حرب الخليج الأولى و الثانية والعديد من الأحداث السياسية التي حدثت في فنزويلا ونيجيريا و العراق.[1]

8 – الوفرة في سوق النفط العالمية : كما حصل حاليا، حيث تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى الهبوط الحاد في سعر النفط في منتصف 2014 وذلك نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى زيادة إنتاج بعض أعضاء منظمة اوبيك بما يتجاوز حصص إنتاجها. كذلك من بين الأسباب المؤثرة في سعر النفط وأثرت فعلا من خلال الهبوط الأخير تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوربي الأمر الذي قلل الطلب على النفط، بالإضافة إلى تأثير حوادث سوريا و العراق و ليبيا و اليمن، ما أثر أيضا قرار اوبيك الخاطئ بعدم تخفيض الإنتاج مليوني برميل يوميا على الأقل لامتصاص فائض السوق، كما تشير العديد من الدلائل أيضا إلى التواطؤ السياسي بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لخفض أسعار النفط وذلك بهدف الضغط على إيران وروسيا.[2]

[1] مدحت العراقي، " ارتفاع أسعار النفط ، الأسباب، التداعيات، التوقعات "، دورية دراسات اقتصادية، مركز البحيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 08 ، جويلية 2006 ، ص 19.

[2] ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثالث : انعكاسات تقلب أسعار النفط

إذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية، أساس وارداتها المالية، مما يؤثر ايجابيا فيها، وفي إعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة وسير السياسات العامة فيها، ويكون الوضع معاكس في حالة انخفاض أسعار النفط ومما يترتب عليه من مخاطر و إشكاليات.

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للنفط

تكمن أهمية النفط في مدى تأثيره كمادة حيوية أو كمورد مالي بالنسبة للدول سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي والعلاقات الدولية وذلك من خلال الدور الذي بلعبه في التطوير والإضافة التي يقدمها في كل تلك المجالات السابقة، لذلك نلخص أهميته من خلال ما يلي :

أ – الأهمية الاقتصادية :

1–أن النفط يوفر فوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2–باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها اثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي .[1]

[1] جميل طاهر، " النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات ". ديسمبر 1997، ص 01، متحصل عليه من الموقع : www.arab-api.org/images/publication/pdfs، بتاريخ 2017/01/27

3- يعتبر النفط أيضا سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة كذلك لكن بدرجة أقل ذلك من خلال إيرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك.

4- أهميته أيضا كسلعة تنبع من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكين مما أدى إلى تراكم فوائض مالية في الدول المنتجة كان لها أثر كبير على القطاعات الاقتصادية مثل : الزراعة و الصناعة و الخدمات ... الخ

5- تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة وانه يتدفق من مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى مما يجعل لأي تغير في أسعاره اثر كبير على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة [1].

ب – الأهمية الاجتماعية :

1- أهميته على الصعيد الاجتماعي لا تختلف عن الشأن الاقتصادي لا بل أنه يقوم بدور متكامل في المجالين معا، فهو العامل الأساسي والضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء، وفي هذا السياق نذكر أن بلدان أوربا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، قد أعيد بناؤها من جديد بفضل النفط الذي كانت الشركات الأجنبية تسيطر عليه وتبيعه بأرخص الأثمان محققة بذلك الأرباح الطائلة، ولولا النفط لما توصل العالم الغربي إلى تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبلوغ مستوى عالي من الرفاهية والتقدم والازدهار.[2]

2- يتمثل دور النفط وأهميته في المجال الاجتماعي في أنه عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في تامين الخدمات الاجتماعية، والحاجات الاستهلاكية الضرورية لكل

---

[1] المرجع نفسه .

[2] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**. تقديم: محمد المجذوب، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع، 2000،ص 82 .

مجتمع كالمواصلات والكهرباء، والتدفئة والتبريد وغيرها من الحاجات التي يستعملها الإنسان يوميا بالإضافة إلى كل ما تقدمه المنتجات النفطية من سلع أساسية لابد من وجودها في حياة الإنسان العصرية، حيث أن جميع وسائل النقل البرية والجوية والبحرية بداية بالسيارات وانتهاء عند البواخر والصواريخ كلها تستمد طاقتها من النفط ومشتقاته، فلولا اكتشاف النفط لما حصل إذا كل هذه التطورات في وسائل النقل الحديثة التي وفرت للبشرية الرفاهية والراحة، حيث مكنت الإنسان من الانتقال في ساعات معدودة إلى أقصى الأرض دون تعب أو عناء، كما لا ننكر فضل هذه الوسائل و تأثيرها على تفاعلات الحضارات المختلفة وأثر هذا التفاعل على تطور المجتمعات، كذلك دوره في إنتاج الطاقة الكهربائية والتي تعتبر من أهم الانجازات التي قدمتها الثورة التكنولوجية للعالم فهي أحد أنواع الطاقة الرئيسية التي يستعملها الإنسان في كل الأعمال المنزلية وغيرها حيث أصبح استخدام الكهرباء من سمات الحضارة المتميزة.[1]

3- بالإضافة إلى تدخل النفط في العديد من السلع المصنعة مثال: البلاستيك، الألياف الصناعية وهي بدائل الألياف الطبيعية كالقطن والصوف والحرير، المطاط الصناعي، المنظفات الصناعية، الأسمدة والمبيدات الكيميائية وغيرها، حيث تم إنتاج أكثر من 450 مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من البترول وتستعمل اليوم في تحضير منتجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد عن 1500 صنف، لذا يمكن القول بان منتجات النفط ذات أهمية وضرورة قصوى في متابعة الأعمال السلمية لرفاهية البشر.[2]

[1] نفس المرجع، ص83 .

[2] بيوار ختسي، **البترول اهميته مخاطره وتحدياته** . اربيل : دار ناراس، 2006، ص 21 .

المطلب الثاني : آثار تقلب أسعار النفط و السياسات الحكومية لمواجهتها

إن تقلبات أسعار النفط والعوائد أي المصاريف المالية تلحق بالدول النفطية بشكل خاص تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة يصعب السيطرة عليها في المدى القصير ومعالجة أثارها، لذا كان على الدول النفطية العمل على تحقيق استراتيجيات تهدف إلى فصل الانعكاسات المالية الدورية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط بحيث يكون الوضع المالي للحكومات من القوة بشكل يتخطى تأثير التقلبات الحادة في الأسعار .[1]

أ – آثار تقلب أسعار النفط :

لتقلب أسعار النفط آثار على الدول المنتجة المستهلكة على حد السواء، فبالرجوع إلى أهم التطورات في أسعار النفط، وتتبع أهم الصدمات والطفرات نستطيع التماس ذلك.

لقد اختارت معظم الدول المستهلكة في التعامل مع ارتفاع أسعار النفط تدابير وقائية لحماية نشاطها الاقتصادي من التأثر سلبا، والتي كانت معظمها تصب في سياسات تدعيم الأسعارالمحلية للنفط أو من خلال خفض مستوى الضرائب على الوقود، أما الدول المنتجة فعلى سبيل المثال: نتيجة لارتفاع النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

أما في حالة الانخفاض باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المنتجة له فان لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة مثل تراجع العوائد النفطية

[1] كمال القيسي، مرجع سابق، ص 63.

بحوالي 80 مليون دولار سنويا، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة و بالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار.[1]

ب– السياسات الحكومية المواجهة لتقلب أسعار النفط :

يقع على عاتق واضعي السياسات العمومية المالية في البلدان النفطية اتخاذ جملة من القرارات تتعلق بمواضيع رئيسية مهمة منها :

– عزل المصاريف المالية عن تأثير الصدمات الناجمة عن التقلب في العوائد النفطية.

– اقتطاع حجم من الادخار لتغطية حاجات الأجيال القادمة.

– استحداث آليات في كيفية التعامل مع العوائد النفطية غير المؤكدة.

– إحكام اتساق عمل الآليات المتعلقة بالإنفاق النوعي (المشاريع الاستثمارية الكبرى) والاستهلاك العام ونظم الإعانات الاجتماعية (شبكات الأمن الاجتماعي).

إن فهم الخصائص الإحصائية لأسعار النفط يعتبر عاملا مهما في صياغة السياسات المالية للبلدان المنتجة للنفط، حيث أن معرفة طبيعة الصدمات السعرية في أن تكون وقتية طارئة أم أنها تمثل اتجاها ثابتا نسبيا، سيساعد في تحديد حدة التأثيرات وحجمها على الثروة الحكومية وسياستها المالية الواجبة الاعتماد .[2]

– استحداثالصناديق السيادية كسياسة لمواجهة آثار تقلب أسعار النفط:

---

[1] بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين، " مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري " مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2013)، ص 18 .

[2] نفس المرجع ، ص 64 .

حيثنظرا لأهمية النفط على الصعيد العالمي ومدى تأثيره على اقتصاديات الدول وسياساتها العامة، ونظرا للتقلبات المستمرة في أسعاره وما لها من تأثير، فان الكثير من الدول النفطية خاصة حرصت على تنويع مصادر تمويلها، ولتفادي الصدمات التي تسببها التقلبات في أسعار النفط، اتجهت هذه الدول إلى استحداث عدة تدابير وآليات جديدة ومستدامة بديله على غرار صناديق الثروة السيادية، وذلك بغية استغلال الفوائض المالية المسجلة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، عن طريق ادخارها واستخدامها في تمويل مختلف سياساتها و برامجها التنموية .

فالصناديق السيادية الممولة عن طريق الموارد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية وأساسا النفطية، ذلك انه تطرح أمام هذه الدول إشكالية استغلال هذه الموارد، والتي تتميز اغلبها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال القادمة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق السيادية حلا للحفاظ على نصيب الأجيال اللاحقة بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل أخر من الأصول .[1]

وتهدف الدول من خلال الصناديق السيادية إلى :

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات.
- تحقيق مبدأ عدالة التوزيع في الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تنويع مدا خيل البلد و بالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية [2]

[1] عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، 2010، ص03.

[2] Some found objectives, sovereign wealth Fund Institute, www.SWFinstitute.org/reseqrchphp.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة التوزيعية ظهرت مع بروز مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية، حيث تبلور هذا المفهوم مع التطورات التي حصلت على دور الدولة وصولا إلى الدور التدخلي، فالسياسة التوزيعية هي عبارة عن قيام الأجهزة الحكومية تخصيص مختلف السلع والنقود والخدمات العامة والامتيازات والفرص، وتوزيعها بشكل يتسم بالعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة مقياس كمي للأداء التوزيعي للحكومات، ومع هذا فيمكن قياسها أيضا من خلال: كمية وحجم ما يتم توزيعه، مجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع، مدى استجابة التوزيعات الحكومية للاحتياجات، وكذا القطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع، ومن أمثلة هذا النوع من السياسات، التعليم، الصحة، الدفاع والأمن والإسكان.

ونظرا للأهمية الكبيرة للنفط كسلعة استراتيجية حيوية وكمورد مالي للعديد من الدول في العالم سواء المنتجة أو المستهلكة، فإن أسعاره عرفت العديد من التقلبات تعددت فيها العوامل و الأسباب في كل مرة، ولعل أهمها العوامل الجيوسياسية، حيث كثيرا ما ارتبطت أسعار النفط بأحداث دولية، فكثيرا ما استعمل كأداة للضغط تارة من الدول المنتجة وتارة من الدول المستهلكة. فهذه التقلبات كانت لها آثار وانعكاسا على اقتصاديات الدول، وعلى مداخيلها سواء بالإيجاب أو بالسلب، الأمر الذي أدى بالحكومات إلى اتخاذ تدابير ووضع سياسات من شانها حماية اقتصادياتها، ومنه حماية الأوضاع الاجتماعية باعتبار الدولة دائما هي الوصية على ذلك.

الفصل الثاني: إيرادات النفط وتمويل السياسة التوزيعيةفي الجزائر 2010-2017

تمهيد :

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و إمكاناتها النفطية

المبحث الثاني:السياسة التوزيعية في الجزائر خلال فترة ارتفاع أسعار النفط 2010-2014

المبحث الثالث:السياسة التوزيعية في الجزائر خلال فترة انخفاض أسعار النفط 2014-2017

خلاصة الفصل

تمهيد :

تعد إشكالية أسعار النفط في وقتنا الحالي من المسائل التي لها تأثير على مقاصد السياسة العامة والسياسة التوزيعية بصفة خاصة، خاصة أن كان المورد الداعم لها هو الريع إذ إن التقلبات التي قد تحصل له تؤدي لا محال إلى قيام السلطة بمراجعة سياساتها للخروج من مأزق ضعف مداخيل الدولة والبحث عن حلول أخرى لتجاوز هذا الظرف.

والسياسة التوزيعية كنوع من أنواع السياسة العامة هي في الوقت نفسه جزء من السياسة الاجتماعية والتي تعتبر الجزائر من الدول التي تولي لها اهتمام كبير، حيث يحظى الجانب الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية بنسبة معتبرة في الموازنات العامة للدولة الجزائرية.

ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المسارات التي أخذتها السياسة التوزيعية من خلال مؤشر الإنفاق في فترتين مختلفتين. فترة الوفرة المالية التي أدى إليها الارتفاع في أسعار النفط، وفترة تقلص الموارد المالية التي أدى إليها الانخفاض الأخير في أسعار النفط وذلك من خلال تسليط الضوء على عناصر التنمية البشرية وهي القطاعات التي تهدف من خلالها الحكومة إلى تحسين مستوى معيشة السكان والوصول إلى قدر من الرفاه ومساعدة الفئات الهشة وذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للموارد.

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و إمكاناتها النفطية

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كلي على عائدات الطاقة من نفط وغاز، ولم تعمد إلى تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة الخفيفة وقطاعات مثل النسيج، كما تعتبر من الدول التي تخصص نسبة هامة من العائدات في الاستثمار الاجتماعي من دعم لقطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والسكن، وفي نفس الوقت تعتبر الجزائر من دول العالم الثالث التي تخصص مبالغ مالية هامة في صفقات السلاح والإنفاق على ضمان الأمن.

المطلب الأول:إمكانات الجزائر النفطية

تملك الجزائر مخزون لا باس به من النفط حيث قدرت احتياطات البترول نهاية سنة 2014 ب 12.2 مليار برميل بنسبة 0.94% من إجمالي احتياطات البترول في العالم، أما من ناحية الاكتشافات في نهاية 2014 فقد سجلت حصول 15 اكتشاف في البترول و17 اكتشاف في الغاز وقد مكنت هذه الاكتشافات الجزائر من تجميع 193 مليار دولار في سنة 2014 [1].

إضافة إلى ذلك تمكنت الجزائر من دخول 23 سوقا عالمية مصرح بها في مجال تصدير المحروقات في مختلف القارات، بما يزيد على 500 ألف برميل يوميا من النفط سنة 2014، وأسهمت بـ 15.17% من حجم الصادرات الإجمالية لدول الاوبيك سنة 2014.

ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل من هذه الحقول: 73 في حوض اليزي- 57 في حوض الصحراء الوسطى - 34 في حوض بركين ورود النوس- 31 في حوض واد مية.

[1] بشير مصطفى ، **نهاية الريع : الأزمة و الحل** . الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 29.

أما إذا نظرنا إلى تطور احتياطات النفط في الجزائر خلال السنوات الماضية فان هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر حققت اكبر الاكتشافات في المنطقة العربية في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وتعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية من حيث احتياطات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا والمرتبة 12 عالميا.

الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر (الوحدة مليون برميل)

2012	2010	2008	2006	2004	2000
12200	12200	12200	12200	11350	11314

من خلال الجدول نلاحظ تطور بلغ نسبة 7.8 %.[1]

كما أنها تمكنت من تحقيق إيرادات المحروقات في الفترة 2002-2014 بما يقدر بـ 36513.8 مليار دينار جزائري بمعدل سنوي يقدر بـ 2808.75 مليار دينار جزائري.[2]

أما بالنسبة لإيرادات المحروقات في الجزائر فحسب تقارير بنك الجزائر عرفت تطورات كبيرة خاصة في الفترة من 2010 إلى 2014 مع تحسن وارتفاع أسعار النفط عالميا حيث خلال هذه المرحلة وإلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية، حيث نلاحظ من خلال الجدول إن الأسعار عرفت ارتفاع ولو يبطئ بعد سنة 2009 حيث بلغت 2905 مليار دينار جزائري سنة 2010 وفي 2011 حوالي 3979.8 واستمرت العائدات في الارتفاع حتى بلغت في سنة 2012 حوالي 4184.3 مليار دينار جزائري لتتراجع قليلا سنة 2013 إلى 3778.1 وفي سنة 2014

(1) عصماني مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014". مذكرة ماجستير (جامعة سطيف – 1- ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه ، تخصص ادارة الاعمال و التنمية المستدامة 2014)، ص 94.

(2) جمال بوثلجة ، " النفط بين النعمة والنقمة حالة الجزائر 2000-2015 "، مجلة المستقبل العربي، العدد 453، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 40.

حيث قدرت بـ 3388.3 مليار دينار جزائري [1]، لتعود نسبة الإيرادات إلى الهبوط بسبب ارتباطها بأسعار النفط التي عرفت نزول مستمر منذ منتصف 2014، حيث تراجعت مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا في سنة 2015 حيث لم تسجل في هذه السنة سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار في 2014 أي بانخفاض قدر بـ 45.47%.[2] ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور إيرادات الجزائر من المحروقات.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3

القيمة (الدينار جزائري)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

ما نلاحظه من خلال الجدول هو ارتفاع في حجم الإيرادات بشكل معتبر من السنة 2010 إلى 2012 وهنا رافق هذا التطور الارتفاع في أسعار النفط خلال المرحلة، لتعود وتتراجع الإيرادات في 2013 بسبب الانخفاض الطفيف في أسعار النفط خلال هذه السنة، أما 2014 فعرفت تحسن في أسعار النفط و منه عودة حجم الإيرادات إلى الارتفاع من جديد.

[1] جمال بوثلجة، مرجع سابق، ص41.

[2] عبد الحميد مرغيت، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة ". الملتقى الاول حول انخفاض اسعار البترول في الجزائر يوم 2015/12/17، (جامعة جيجل ،كلية العلوم الاقتصادية)، ص3.

المطلب الثاني : الطابع الريعي والتوزيعي للاقتصاد الجزائري

أ- معنى الطابع الريعي للاقتصاد :

طرح مصطلح "الدولة الريعية" لأول مرة من طرف حسين هدفي والذي عرف الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي تتحصل بشكل منتظم على مبالغ كبيرة من الريع الخارجي[1]

أما البلاوي فقد اشترط ضرورة توافرأربع خصائص لتصنيف دولة ما على أنها ريعية وتشمل هذه الخصائص: هيمنة الريع على الاقتصاد، أن يكون مصدر الريع خارجي، قلة المساهمين في توليد الريع أما الأغلبية فتعنى بتوزيعه واستهلاكه، كما لابد للحكومة من أن تكون المستقبل الرئيسي للريع الخارجي في اقتصاد البلد المعني.

و اعتبر LUCIANI السمة الرئيسية في الدولة الريعية هي تحرير الدولة من الحاجة إلى الحصول على إيراداتها من الاقتصاد المحلي، فعلى خلاف الدولة "الإنتاجية" التي تعتمد على ضرائب الاقتصاد المحلي تشكل الصادرات مصدر إيرادات أساسية للاقتصاد في الدولة التوزيعية حوالي 40 بالمائة، الأمر الذي يجعل سياسة الدولة الإنتاجية موجهة إلى زيادة النمو الاقتصادي، في حين فشلت تلك التوزيعية في إرساء ما يمكن أن يطلق عليه سياسة اقتصادية فعالة [2].

ب- حول طبيعة الاقتصاد الجزائري:

في البداية تبنت الجزائر أسلوب الإنتاج الاشتراكي في تنمية قواها الإنتاجية اختيارا يستند إلى المقومات التالية :

- العمل كقيمة يحدد المركز الاجتماعي للإنسان ويحفظ كرامته و يمكنه في المساهمة في الإنتاج و تنمية الثروة، ويتم على أساسها توزيع الدخل.

---

[1] شيخ رحمة، " حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج نشاط قطاع النفط "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ، العدد التاسع و الثلاثون ، تشرين الاول 2016 ، ص 323

[2] نفس المرجع ، ص 324.

– العدالة الاجتماعية التي ترفض العلاقات الاستقلالية في توزيع الثروة واستخدام وسائل إنتاجها.

– تحقيق أعلى رفاهية ممكنة للفرد من خلال الرفاهية العامة للمجتمع.

ومنه فالجزائر منذ الاستقلال كانت من الدول التي اهتمت بالفرد والمجتمع في سياساتها الاقتصادية [1] .

أما بالنسبة للريع فقد برز الطابع النفطي للبلاد وتأكد في بداية السبعينات حيث أصبحت الجزائر بلد نفطي بأتم معنى الكلمة عندما أهملت البلاد عناصرها التقليدية في الإنتاج– الزراعة– وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية في المحروقات وذلك بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات .[2]

واليوم تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات و بنسبة تفوق 95 بالمائة في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 بالمائة من إيرادات الميزانية العامة وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالمتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية[3].

حيث انه عند إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري نصل إلى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، نظرا لاعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأتية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات في حين أن مساهمات القطاعات الأخرى تكاد تكون منعدمة .

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر** . ج 1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 86.

[2] احمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 ، ص 48.

[3] عبد الحميد مرغيت ، مرجع سابق ، ص 1.

فمن ناحية التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام يبقى الاقتصاد الجزائري شديد الارتباط بقطاع المحروقات، حيث بالنسبة لهيكل المساهمة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية مثلا وفقا لقاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء تبقى المساهمة الأساسية لقطاع المحروقات بنسبة تتراوح بين 33.5 و 48.5 بالمائة من إجمالي القيمة المضافة، يلي هذا القطاع قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية مدعوما بطابع الاقتصاد القائم على التداول إضافة إلى المشاريع الضخمة للسكن والأشغال العمومية، فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فمازالت حلقة تدهور التصنيع مستمرة إذ تراجعت مساهمته من إجمالي القيمة المضافة لتبلغ 4.9 بالمائة سنة 2011 [1].

ومنه فقد أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر فأكثر اقتصاد تابع للخارج باعتماده أولا على العائدات النفطية، والإهمال الواضح للقطاع الفلاحي أساسا،والإنتاج الوطني خارج المحروقات عموما.

وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها المحروقات في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية الحاجة الضرورية للاقتصاد الجزائري، فإن ارتباطها الوثيق و المباشر بتقلبات السوق الدولية، يجعل الاعتماد الكامل عليها أمرا محفوفا بالمخاطر وتبقى أهميتها أمرا مرهون باستمرار تدفق الريع الاقتصادي والمستوى الذي يبلغه في تلبية حاجات الإنفاق العام و المحافظة على هذا المستوى .

والحاصل أن ريع المحروقات هو الذي يغطي متطلبات الاقتصاد و تلبية حاجاته الآنية و المستقبلية و ذلك بـ :

- تمويل الاستثمارات الجديدة - صيانة البنية الأساسية و ترميمها.

- الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر.

[1] شيخ رحمة ، مرجع سابق ، ص 336.

- مواجهة احتياجات الإنفاق العام.

إذا فان الاعتماد على عائدات النفط التي تعرف تراجع و تقلب لفترات عديدة ستجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا.[1]

ومنه توافق الاقتصاد الجزائري مع مفهوم الدولة الريعية – الدولة التوزيعية – انعكس في غياب ما يمكن أن يطلق عليه سياسة اقتصادية فعالة.

المطلب الثالث : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات

رأينا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي 100 %، حيث انه يعتمد على الريع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97 % من إيرادات الدولة، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري فكانت هي الممول الرئيسي لكل القطاعات وكانت المصدر الوحيد لجميع المخططات التي قامت بها الجزائر، لذلك فقد كانت لأهم التقلبات في أسعار النفط اثر على الاقتصاد الجزائري نذكر أهم المحطات .

في سنة 1973 استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط وساعد الارتفاع في تمويل تمويل الخزينة بفوائض مالية أدت إلى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية وأصبح القائد لعملية التنمية في الجزائر .

في سنة 1986 عندما عرفت أسعار النفط انهيار من 36 دولار للبرميل إلى 13 دولار وكذا الانخفاض الذي عرفته سنة 1998 أدى إلى عرقلة تنفيذ البرامج المفتوحة خلال المخطط الخماسي الثاني ودخلت الجزائر في أزمة اقتصادية ريعية بسبب التراجع الذي عرفه صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، وكانت الأزمة مزدوجة،[2]حيث دخل الاقتصاد

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 222.

[2] موري سمية، " اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية " . اطروحة دكتورا ، (جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015)، ص 18.

الجزائري في مديونية ضخمة لا يحسد عليها أثقلت كاهله وأصبحت قراراتنا بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بسبب اعتماد الجزائر المطلق على عائدات النفط .

ولم تكن الجزائر تمتلك استراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة نظرا لكون انهيار أسعار البترول المفاجئ، ومن أجل تامين الطلب الاستهلاكي لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الهيئات المالية الدولية حيث كانت هذه القروض قصيرة الأجل وشروطها قاسية، وهو ما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية والتي أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني، وعند طلب المزيد من القروض خلال التسعينات رفضت الهيئات الدولية منحها، وعند بلوغ أجال استحقاق الديون طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها فكان لها ذلك شروط اشد قساوة، وصلت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.[1]

واستمرت الأوضاع في سوء و لم تلح ملامح الفرج في الأفق إلا بعد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع بداية من سنة 2000 إلى سنة 2014، هذا الارتفاع في أسعار النفط أدى إلى تحسين الوضعية العامة للبلاد حيث قامت الجزائر بالتخلص تدريجيا من شبح المديونية وذلك عن طريق ما يسمى عملية التسديد المسبق للديون وأيضا مساهمة التراكمات المالية للجزائر في تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهان به من العملة الصعبة مما أدى بالقائمين على الشؤون الاقتصادية في البلاد إلى استخدام جزء منها في تحسين مستوى الخدمات وتنشيط الاقتصاد الوطنيوتحقيق التنمية المنشودة، وبعث مشاريع كانت متوقفة لمدة طويلة.[2]

---

[1] عيسى مقليد، " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية " . مذكرة ماجستير ،(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير 2008)، ص 82-83 .

[2] عمراوي عادل، " بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية ". مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2016)، ص 35-36 .

المبحث الثاني : السياسة التوزيعية في الجزائر خلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط 2010-2014

تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بعد سنة 2009 عادت الأسعار إلى الانتعاش ومواصلة مسارها التصاعدي بعد أن انخفضت بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لتصل إلى 83.8 دولار للبرميل خلال 2010 لتستقر سلة اوبيك عند مستويات بين 100 و 118 دولار للبرميل، هذا الارتفاع جعل الجزائر تحصد إيرادات معتبرة خلال هذه المرحلة جعلتها في وضع اقتصادي مريح بسبب الوفرة المالية التي حققتها، لذلك كانت التخصيصات المالية للتحويلات الاجتماعية معتبرة وعرفت هذه المرحلة إنفاق واسع.

المطلب الأول: التخصيصات المالية للتنمية البشرية في برنامج توطيد النمو 2010-2014

تميز هذا البرنامج عن غيره وانفرد بالتخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصره والتي بلغت في حدود التنمية البشرية والاجتماعية 9386.6 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 40 بالمئة من موارد البرنامج.[1]

فيما يلي سنتطرق إلى بعض عناصر التنمية البشرية والاجتماعية من منظور البرنامج الخماسي للاستثمارات للفترة 2010-2014 :

أ – التقليص من معدلات البطالة :

في مجال محاربة الفقر وفي إطار محاربة البطالة، خصص من خلال هذا البرنامج مبلغ قدر بـ 350 مليار دينار جزائري لتمويل خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ،" المخطط الخماسي 2010-2014"، متحصل عليه من الموقع : http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، بتاريخ : 2017/01/27 .

الآليات الكفيلة بدعم قدراتها على المنافسة والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدل 600.000 منصب شغل سنويا موزعة كالتالي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل 200 ألف منصب سنويا.

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300 ألف منصب شغل للسنة.

- أجهزة إحداث النشاطات –الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطنيللتأمين على البطالة 100 ألف منصب شغل سنويا.

وبالتالي أسهمت هذه البرامج إلى تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 10بالمئة مع نهاية مدة البرنامج.

ب- التربية والتعليم:

استفاد قطاع التربية والتعليم في إطار برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدر بـ 852 مليار دينار جزائري، وجهت أساسا إلى تطوير ودعم البنى التحتية للقطاع وذلك من خلال بناء وانجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية وما يفوق 1000 اكمالية وما يزيد عن 2000 منشاة دعم بين داخليات ونصف داخليات و مطاعم .[1]

أما قطاع التكوين المهني والذي عرف عدة برامج للإصلاح استفاد هو الأخر من خلال هذا البرنامج للفترة 2010-2014 من نحو 178 مليار دينار جزائري من أجل إنشاء 220 معهدا و82 مركز للتكوين و58 داخلية، بالنسبة للتعليم العالي ومن أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيولوجية والهياكل والمرافق، خصص للقطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف سري و44 مطعم جامعي.[2]

[1] المرجع نفسه.

[2] بلعاطل عياش، نوي سميحة ، مرجع سابق ، ص 15.

ج- الصحة والسكن:

من جهته قطاع الصحة حظي بحيز هام ضمن أهداف هذا البرنامج للفترة 2010-2014 خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، حيث استفاد من خلال الاستثمارات العمومية لهذه الفترة من غلاف مالي قدر بـ 619 مليار دينار جزائري بهدف إقامة نحو 1600 منشاة طبية بين مستشفيات ومراكز طبية متخصصةعيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج، أما ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014 إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه طبي.

تصنف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة المبرمجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات، التي تستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن، من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز معاهد ومستشفيات ومؤسسات استشفائية وهياكل جواريه موزعة عبر كامل التراب الوطني.[1]

في ما يخص السكن، تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار جزائري من خلال هذا البرنامج لصالح قطاع السكن وذلك بهدف إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن منها: 500 ألف سكن إيجاري و500 ألف ترقوي و300 ألف لامتصاص السكن الهش و700 ألف سكن ريفي .[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص 16.

[2] نصيرة قوريش، " التنمية البشرية في الجزائر و أفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 " . الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 06-2011، ص39 متحصل عليه من الموقع: http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf ، بتاريخ : 2017/02/17

المطلب الثاني : السياسة الاجتماعية خلال الفترة 2010-2014

يحظى الجانب الاجتماعي في الجزائر بأهمية كبيرة، حيث بلغ إجمالي النفقات الاجتماعية 54.9 مليار دولار أي ما يتجاوز قليلا 30بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[1]، لذا تمثل السياسة الاجتماعية في الجزائر أحد أهم التوجهات العامة للدولة ولا تزال السلطة الجزائرية تعتبرها من أولويات برامج السياسة العامة، فقد لجأت الجزائر منذ بداية سياساتها الانفتاحية إلى تفعيل برامجها الاجتماعية الرامية إلى توفير العيش الكريم للفئات الضعيفة من المجتمع حيث تزامن ذلك مع تبنيه للإصلاحات الهيكلية .

كما اقر في هذا الإطار المجتمع الدولي بعيوب تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية،[2] كونها لم توضح كيفية تجسيد مبدأ تحقيق الرفاه للمهمشين اجتماعيا وضرورة تحسين عيشهم، وفي ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول، تنوعت سياسة الدولة الاجتماعية للكثير من قضايا الفئات الهشة وكذا كافة المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط ومنه سنقف على واقع السياسة الاجتماعية بين فترتي 2012-2014 وهذا في ظل الوفرة المالية التي جاءت جراء عوائد النفط المختلفة، وتجلى ذلك من خلال مخططات عمل الحكومة كالتالي:

أ ــ السياسة الاجتماعية حسب مخططات الحكومة 2012-2014:

اعتمدت الحكومة الجزائرية في مخططاتها لهذه الفترة عدة برامج وسياسات في ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية نذكر منها :

---

[1] شيخ رحمة، مرجع سابق، ص 336.

[2] سمير التنير، مرجع سابق، ص60.

1- في مجال دعم السكن حسب مخطط الحكومة 2012

واصلت الحكومة تكثيف انجاز المساكن من خلال إدراج برامج سكنية ايجارية جديدة و ذلك نظرا للطلب المتزايد على السكن الاجتماعي، ومنه فقد التزمت الحكومة خلال الفترة المذكورة تسليم 1.200.000 سكن مع العلم أن البرنامج الذي شرع في انجازه خلال المرحلة يشمل 1.281.000 مسكنا منها 491.000 وحدة منجزة و790.000 قيد الانجاز. [1]

وقدر القوام الإجمالي للبرنامج الخماسي المسجل 2.450.000 مسكن مليون مسكن عمومي إيجاري ذات طابع اجتماعي ممول كليا من قبل الدولة وموجه إلى المواطنين ذوي الدخل الضعيف منها ما يقارب 400.000 مسكن موجه للقضاء على السكن الهش، و900.000 مسكن ريفي تمنح بشأنها الدولة مساعدات مالية هامة تهدف إلى تشجيع استقرار السكان في الأرياف، و550.000 مسكن ترقوي مدعمة أيضا من قبل الدولة لفائدة المواطنين ذوي الدخل المتوسط، مع سهر الحكومة ايضا على استكمال 381.000 مسكن جديد في اطار امتصاص السكن الهش في الآجال المحددة أي في أواخر 2014.[2]

- انتهاج مسعى نوعي في مجال التصميم و البناء من خلال تحسين نوعية المساكن وفعاليتها الطاقوية، والقضاء على المساكن من نوع F1 والتكفل بتخصيص مساكن متكيفة مع حاجيات الأشخاص ذوي الحركة المحدودة.

-الاستمرار في العمل بصفة متواصلة في مجال السكن الريفي من أجل ضمان استقرار السكان.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2012 "، متحصل عليه من الموقع: www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ : 2017/02/02

[2] المرجع نفسه .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى ، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014 "، متحصل عليه من الموقع: www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ : 2017/02/02

2- في مجال التعليم و التكوين :

واصلت الحكومة خلال الفترة المذكورة تجديد المؤسسة المدرسية التي تضم حظيرة المنشآت القاعدية تتجاوز 25.000 مؤسسة تشمل حوالي 8.383.000 تلميذ يؤطرهم حوالي 500.000 أستاذ و 200.000 عامل، وكذا تعميق دمقرطة التعليم قصد ضمان المساواة في التعليم للجميع و كذا نجاح اكبر عدد منهم، في مجال التعليم قامت الحكومة بمواصلة تنفيذ الأعمال التالية :

- توفير الظروف الكفيلة بتسهيل استفادة كافة الفئات الاجتماعية من التكوين بما في ذلك لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تلبية حاجيات السوق الوطنية من اليد العاملة المؤهلة.

- رد الاعتبار للحرف اليدوية و تنشيط الإدماج المهني للشباب.

3- في مجال الصحة :

التزمت الحكومة بوضع سياسات من خلال مخططاتها تهدف إلى تحقيق:

- تقليص نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال والقضاء على الأمراض المتنقلة.

- تطوير الأعمال الجوارية

- تطوير برامج جديدة ومخططات وقائية بغية توسيع حماية الصحة لكل الفئات في المجتمع.

- تطوير جهاز الرصد الصحي.[1]

[1] المرجع نفسه .

- في مجال انجاز الهياكل القاعدية للصحة ستواصل الحكومة تنفيذ الأعمال لاسيما: إتمام انجاز 80 منشاة صحية واستلامها، إنشاء 21 مصلحة للاستعجالات الطبية الجراحية،و18 مؤسسة للأمراض العقلية، وإنشاء 29 منشاة استشفائية منها مراكز لمكافحة السرطان.[1]

4- التضامن الوطني حسب مخطط الحكومة 2014:

جاءت مضامين السياسة الاجتماعية في مجال تعزيز التضامن الوطني في المخطط وفق ثلاثة محاور، نذكرها بالتفصيل:

- **تعزيز آليات التضامن الوطني:**إن أهم إضافة في هذا المحور تعلقت بدعم الدولة للأشخاص المحرومين الذين يرغبون في استحداث نشاطات ومحاولة مساعدتهم من خلال إنشاء مراكز عمل وورشات محمية،كما جاء كذلك يكرس يعزز الشراكة والتشاور مع الجمعيات التي تنشط في حقل حماية الطفل ورعاية المعاقين، مع ضرورة ترشيد السلطة لإنفاقها العمومي من خلال تحسين كيفيات تحديد المستفيدين من الفئات المعوزة .

يعتبر هذا المحور وجها جديد للسياسة الاجتماعية ، كما يبين أن هناك تطور واهتمام رسمي متزايد بالحياة الاجتماعية للفئات المحرومة.

- **مكافحة الفقر والإقصاء:**احتوى هذا المحور على وضع السلطة الجزائرية للكثير من التدابير الرامية إلى الحد من آثار الفقر للفئات التي تعاني من ظروف صعبة والتي تعيش في مناطق معزولة ومحرومة، وهذا من خلال المرافقة العائلية والوساطة الاجتماعية والدعم الاجتماعي والنفسي والصحة العمومية والتدخل لاسيما في التقلبات الجوية والكوارث الطبيعية.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2012 ، مرجع سابق .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى ،مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014 ، مرجع سابق.

ب- المخصصات المالية والتحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2010-2014 حسب قوانين المالية:

خصصت الحكومة اعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، قطاع السكن، قطاع الصحة، التربية والتعليم وقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتنفيذ ما تم إعداده في مخططي 2012 -2014 المتعلقان بالسياسة الاجتماعية للدولة.

وهذا في ظل الارتفاعات التي يشهدها سعر النفط، وجاءت قوانين المالية للسنوات 2012-2013-2014 بميزانيات مالية معتبرة لتطوير الوضع الاجتماعي للفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ونفصلها فيما يلي :[1]

1- الدعم الضمني غير المرصود في الميزانية:

بلغت نسب الدعم الضمني لسنة 2014 مبالغ معتبرة حيث قدرت بـ : 2560,8 مليار دينار جزائري، ويتوزع على دعم ذي طابع جبائي، ودعم متصل بالعقار، ودعم متعلق بأسعار المنتجات الطاقوية كما يأتي :

- النفقات الضريبية : 954 مليار دج ـ العمليات العقارية : 56,3 مليار دج .
- التدخلات المالية للخزينة :10 مليار دج ـ الدعم لمنتجات الطاقة : 1386 مليار دج .
- إعانات توازن ميزانية شركة سونلغاز : 154,3 مليار دج .

2- التحويلات الاجتماعية :

بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية لنفس السنة ما يقدر بـ 4552,1 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 26,5 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 .[2]

---

[1] التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية 2016، لجنة المالية والميزانية، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، نوفمبر 2015 ، ص 18-19، متحصل عليه من الموقع :
www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx

[2] نفس المرجع ص 19.

3- التخصيصات المالية المرصودة في الميزانية لكل سنة حسب الجدول التالي :

	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع السكن	10.675.181.000	13.181.921.000	18.204.576.000	15.513.582.000	19.499.647.000
قطاع التربية	390.566.167.000	569.317.554.000	544.383.415.000	628.664.041.000	696.810.413.000
التشغيل والضمان الاجتماعي	70.770.822.000	76.058.041.000	186.100.734.000	276.503.735.000	274.291.555.000
التضامن الوطني	92.935.181.0000	109.466.698.000	165.845.327.000	154.122.325.000	135.822.044.000
قطاع الصحة	195.011.838.000	227.859.541.000	404.945.348.000	306.925.642.000	365.946.753.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات2010،2011،2012،2013،2014

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو التطور الواضح في حجم التخصيصات والاعتمادات المالية للقطاعات المذكورة خلال السنوات 2010- 2014 مع تذبذب طفيف ويمكن إرجاع ذلك لارتباط الاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع في كل ميزانية بتطور أسعار النفط، حيث أن خلال هذه الفترة عرفت أسعار النفط ارتفاع كبير وصل الى حدود 118 دولار للبرميل، ما جعل الجزائر تحقق وفرة مالية ومداخيل معتبرة، ظهرت معالمها سواء من خلال التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني غير المرصود في الميزانية أو من خلال المبالغ المعتبرة المخصصة في الميزانيات للفترة المذكورة.

المبحث الثالث : السياسة التوزيعية خلال فترة انخفاض أسعار النفط2014-2017

بدأت أسعار النفط بالانهيار في منتصف العام 2014 حيث انخفضت بنسبة حوالي 70%، بعد أن بلغ سعر برميل النفط حوالي 100 دولار للبرميل في العام 2014، مما جعل هذا التطور يعيد للكثير من الدول المصدرة للنفط إعادة النظر في سياسات الإنفاق العام، والجزائر من الدول التي تأثرت بهذا الانهيار في الأسعار باعتبارها دولة نفطية تعتمد في إنفاقها على مداخيل النفط

المطلب الأول: أثار انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

بعد انهيار أسعار النفط بدأت مدخرات الجزائر تتراجع و تنضب أمام ارتفاع الحاجيات، حيث تراجعت بعد سنتين من تراجع أسعار النفط من 143 مليار دولار إلى 136 مليار دولار في منتصف سنة 2016.[1]

أ- على الوضع الاقتصادي :

ظهرت أهم تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد اعتماد كبير على إيرادات النفط من خلال :

1- انخفاض كبير في إيرادات تصدير النفط، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا، حيث سجلت سنة 2015 حوالي 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار 2014 أي انخفاض قدر بـ 45.47%.

2- خسائر معتبرة في أرصدة المالية العامة،حيث نتيجة لانخفاض مداخيل المحروقات وفي وضعية تتميز بهشاشة المالية العامة تراجعت الايرادات الكلية لتبلغ 33.2 % من التدفق

[1] لوموند: الصدمة البترولية تؤدي بالحكومة الجزائرية إلى خفض إنفاقه متحصل عليه من الموقع :
http//www.alayam24.com/articales-24788.html ، بتاريخ :2017/04/07

السنوي للثروة المنتجة مقابل 35.8 % في 2013 و39.1% في 2012 "[1]وتضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و اتساع العجز في 2016.

3- تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل حاد حيث تراجع بـ 1.714.6 مليار دينار جزائري في الفترة من 2014 ونهاية 2015 أي انخفاض بـ 33.3 %.

4- انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 .[2]

5- " في سنة 2015 ، انخفض متوسط سعر البرميل بـ 47 % أي من 100.2 دولار سنة 2014 الى 53.1 دولار في 2015 ، نجم عن هذا الانخفاض القوي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلصا في ايرادات المحروقات بـ 43.4 % (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014) ".[3]

ب-أثر انخفاض أسعار النفط على الوضع الاجتماعي:

إن تأثير انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي في الجزائر سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى التأثير على الوضع الاجتماعي باعتبار أن النظام الاقتصادي للجزائر هو نظام توزيعي مرتبط بالسياسة العامة للحكومة تسعى من خلاله الدولة إلى توفير أقصى حد من الرفاه وتحسين نمط المعيشة للمجتمع.

لذلك فالوضع الاجتماعي شأنه شان الوضع الاقتصادي سوف نبرز أهم اثأر انخفاض أسعار النفط من خلال النقاط التالية :

---

(1) تقرير بنك الجزائر، " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015 " . تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015. ص10 .

(2) عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 3-4.

(3)تقرير بنك الجزائر، " التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة اشهر الاولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة ". مداخلة محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني ، ص 4.

1- من بين الآثار غير المرغوب فيها لانخفاض أسعار النفط في الجزائر على الوضع الاجتماعي هي تقليص فرص التشغيل و برامج التنمية، بحيث أنه هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسين في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

2 – أدى استمرار تراجع أسعار النفط أيضا إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2014 -2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية بعد ضغط عجز الميزانية حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

3- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين: وذلك بسبب زيادة العبء الضريبي مع إبقاء الزيادة في الأجور مجمدة إلى غاية 2020 الأمر الذي لا محال سوف يضعف من القدرة الشرائية خاصة وإن الزيادة سوف تكون بنسبة 2% والتي تمس العديد من السلع والخدمات،[1] حيث مع بداية فترة انخفاض سعر النفط، توقع انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين مع استمرار تراجع أسعار النفط حيث قدرت سنة 2015 بـ 3 إلى 4 % مقارنة بـ 2014 خاصة وإن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعا يصل إلى حوالي 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 [2]

4- تهديد السلم الاجتماعي : إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق

---

[1] فضيلة بودريش،" لأول مرة مشروع قانون المالية استشرافي ". متحصل عليه من الموقع www.djazairess.com/echchaab/71526 بتاريخ : 2017/03/22.

[2] مريم شطيبي محمود، " انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري " . ورقة مقدمة في إطار إشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول : أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ،(جامعة الأمير عبد القادر ، كلية الشريعة و الاقتصاد)، ص 09-10.

التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من المناطق في الوطن وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مع استمرار تراجع أسعار النفط وتقلص فرص التشغيل والتنمية في المستقبل [1]، لذلك فان الجزائر لتفادي الأزمة والحفاظ على السلم الاجتماعي فهي مطالبة إذا ما استمر سعر النفط في التراجع باللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، وسينتج من طلب القروض فقدان الجزائر لجزء من سيادتها في القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، وهذه الصيغة لا يحبذها الكثير من الجزائريين لأنهم عانوا من شروط صندوق النقد الدولي مسبقا .[2]

المطلب الثاني: أهم التدابير المتخذة في ترشيد الإنفاق

كأول إجراء اتخذته الحكومة الجزائرية من أجل الحد من آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد والوضع الاجتماعي،استخدمت الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات.

-كذلك اتخذت تدابير وإجراءات حاسمة في الميزانية بعنوان 2016، وذلك من اجل تكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ 2015 إلى 8.8 %.[3]

- رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

- اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية عديدة لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد بداية من 2014، تجلت في تعليمات ومراسلات حكومية والتي شكلت نقطة تحول من سياسة

[1] مريم شطيبي محمود ، مرجع سابق، ص 11 .

[2] http://www.raialyoum.com/?p=452665

[3] عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق ، ص 5.

إنفاق إلى سياسة ترشيد النفقات كما تصطلح عليها الحكومة [1]ومنها نذكر :

أ- تعليمة الوزير الأول المؤرخة في 24 ديسمبر 2014

التي تتضمن دعوة الوزير الأول الصريحة إلى ترشيد الإنفاق في حدود الضروريات والابتعاد عن التبذير مع التأكيد على أن الدولة في وضع جيد لمواجهة هذه الأزمة و تتمثل أهم محاور هذه المراسلة فيما يلي :

- عدم فتح مناصب جديدة ماعدا تلك المتعلقة بقطاع التعليم، الصحة، التعليم العالي في أضيق الحدود ولتعويض المناصب الشاغرة فقط.
- ترشيد النفقات العمومية وذلك بعدم انجاز المشاريع التي لم تنطلق بعد أو التي تم إعادة تقييمها.
- العمل على تحسين أداء الجهاز الضريبي للحصول على مداخيل اكبر، أي تحسين نسبة الجباية العادية و مردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي .
- تشجيع الادخار البنكي، تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الادخار وتحسين مصرفية الاقتصاد .
- تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، أي توجيه جهود التحفيز والتمويل البديلة نحو القطاعات ذات الأولوية : الفلاحة، السياحة، الطاقات البديلة الصناعية و الرقمنة .[2]
- جعل المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروطة بهدف تحسين الإنتاج و تقليص الاستيراد و ترقية التصدير.

[1] جلالي ابراهيم، مرجع سابق، ص 92.

[2] انظر الملحق رقم 1، **المتضمن تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد** .

ب- التعليمة الصادرة في 2016/01/04 عن الوزير الأول

وهي تعليمة الوزير الأول إلى الأمرين بالصرف، بخصوص شروط تنفيذ النفقات العمومية، حيث من خلال هذه التعليمة وجه الوزير الأول تكليف مباشر باتخاذ تدابير ترشيد الإنفاق و ذلك من خلال تقليص اكبر قدر للنفقات المتعلقة بالتالي :

- التقليص من تكاليف الحفلات والاستقبال، والتظاهرات والأعياد والتغذية

- الاعباء المتعلقة بالهاتف والكهرباء والغاز والماء و غيرها

- تكاليف المهام التي يتعين ان تغطي المصاريف المهنية الفعلية

كما أشارت إلى الحد من تكاليف تجديد المكاتب والتجهيز والحرص على التطبيق الصارم لهذه العليمة التي اتسمت بالدقة وعدم الشمول [1].

المطلب الثالث: التخصيصات المالية والتحويلات الاجتماعية للفترة 2014-2017

أ- التحويلات الاجتماعية:

بالنسبة للتحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2014-2017 فإنه وحسب التقديرات الإحصائية لتقرير عرض قانون المالية لسنة 2016، فإن السلطة العمومية رصدت سنة 2014 ما لايقل عن 42 مليار دولار، أي مايعادل 4552.1 مليار دينار جزائري كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضمني منها : 1991.3 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 18.897 مليار دولار كتحويلات اجتماعية، وأيضا ما يعادل 2560.8 مليار دينار جزائري أي 24.264 مليار دولار على شكل دعم ضمني [2]، وذلك قصد مواجهة ظاهرة الاريفة في الأحياء الجديدة، والسياسات المندرجة في إطار التشغيل من خلال إعفاءات ضريبية لمختلف أجهزة

[1] انظر الملحق رقم 2، **المتضمن طريقة تنفيذ النفقات للسنة المالية 2016**.

[2] "لم تحقق عدالة اجتماعية ولا تحسينا في نمط المعيشة "متحصل عليه من الموقع :
http://www.elkhabar.com/press/articale/92994بتاريخ 2017/04/17

التشغيل و تخفيض الايتاوات العقارية وأسعار الطاقة، كما أن الدعم العام لمواد غذائية واستهلاكية وضع الدولة أمام واقع صعب يحتم استمراره تفاديا لأي ثورات.

وأما عرض الحكومة برسم سنة 2016 فيشير إلى تخصيص 1840.5 مليار دينار، ما يعادل 17.423 مليار دولار كتحويلات اجتماعية، ورغم تسجيل القيمة الإجمالية تراجعا مقارنة بسنة 2014 بحوالي 150 مليار دينار، فإنها تبقى أعلى من توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بنسبة نمو بلغت 7.5 % و128.78 مليار دينار جزائري، كما أنها تعادل 9.8 % من الناتج المحلي الخام.[1]

وبالنسبة موازنة العام 2017 فإنه يتبين أن 64.3% من إجمالي الدعم تم تخصيصه للأسر وقطاع السكن والصحة، حيث بلغ دعم الأسر 413.5 مليار دينار جزائري بتراجع نسبته 7% مقارنة مع قانون المالية 2016، وهو ما يمثل 25.4 من إجمالي التحويلات.

ويتمثل هذا الدعم بالأساس، في دعم أسعار المنتجات الأساسية كالقمح السكر الزيوت النباتية وغيرها، بقيمة تقارب 190 مليار دينار جزائري، تمثل 46% من قيمة الدعم الخاص بالأسر و11% من إجمالي التحويلات الاجتماعية السنوية، وبلغ الدعم الموجه للسكن 305 مليار دينار جزائري بتراجع نسبته 35.3% بالمقارنة مع قانون المالية 2016، حيث يمثل المبلغ 18.7 % من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

أما بالنسبة للتحويلات الاجتماعية بعنوان 2017 فقد عرفت تراجع بالمقارنة مع 2016 بنسبة 11.4 % أي إلى 1630.8 مليار دينار جزائري و هو ما يعادل 8.4% من الناتج الداخلي الخام للبلاد، حيث بلغت قيمة التراجع 210.8 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع قانون المالية 2016 . [2]

---

[1] بشير مصيطفى، " التحويلات الاجتماعية في قانون المالية 2016 " . جريدة الشروق ، الصادرة في 2015/09/21.

[2] نسرين لعراش ، http://aljazairalyoum.com ، بتاريخ 201/04/07

ب ـ التخصيصات المالية حسب قوانين المالية :

	2015	2016	2017
السكـــن	**22.600.480.000**	**21.302.786.000**	**17.658.533.000**
التربيـــة	**746.643.907.000**	**764.052.396.000**	**746.261.385.000**
التشغيل و الضمان الاجتماعي	**234.882.131.000**	**226.484.929.000**	**151.442.004.000**
التضامن الوطني	**131.653.688.000**	**118.830.888.000**	**70.904.217.000**
الصحـــة	**381.972.062.000**	**379.407.269.000**	**389.073.747.000**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2015-2016-2017

تظهر من خلال هذا الجدول فوارق كبيرة بين الاعتمادات المالية المخصصة لكل سنة،خاصة بين 2016 و2017، باستثناء قطاعي التربية والصحة وهذا في ظل التقلبات التي يشهدها سعر النفط ، هذا يؤكد لا محال تأثير هذه الأزمة على التحويلات الاجتماعية المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الاجتماعية للدولة.

خلاصة الفصل:

تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها التوزيعية،وحسب رزنامة الوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق عمليات مساعدة الفئات الهشة وأفراد المجتمع ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة،ولا شك أن الأموال المخصصة لتنفيذ السياسة الاجتماعية في الجزائرهي مصدرها العوائد النفطية المختلفة،وأي خلل قد يحدث في سعر المبيعات النفطية ينعكس سلبا على عملية تجسيد مضامين هذه السياسة.

إن من خلال دراستنا و تتبعنا للتحويلات الاجتماعية و التخصيصات المالية باعتبارها تعبر عن مجهود الحكومة التوزيعي، خلال فترتين مختلفتين، وهما فترة الوفرة المالية وهي الفترة من 2010 إلى منتصف 2014 والفترة الثانية هي فترة انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض إيرادات الميزانية من المحروقات، حيث لاحظنا فروق معتبرة في حجم النفقات العامة من خلال التخصيصات المالية المرصودة في الميزانيات بين فترتي الدراسة، وأيضا فروق في التحويلات الاجتماعية، وذلك بتراجع كبير رغم التصريحات الحكومية أن سياسات ترشيد الإنفاق العمومي خطا أحمر بالنسبة لملف السياسة الاجتماعية ومع هذا فقد اعتمدت أو لجأت الحكومة الجزائرية إلى ترشيد الإنفاق دون اللجوء إلى بدائل وإلى سياسة توزيعية استراتيجية، تدعم القطاعات المنتجة للثروة وللموارد المالية، كالزراعة والصناعة، وهو الأمر الذي تغافلت عليه الحكومة، في وقت الوفرة المالية، بل اعتمدت على تدوير الثروة ودعم القطاعات غير المنتجة، والانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط اثبتت هشاشة الاقتصاد بالدرجة الأولى وعدم كفاءة السياسة التوزيعية .

الخاتمـــة

الخاتمة :

نخلص من خلال عرضنا أن السياسة التوزيعية ظهرت مع بروز مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية، حيث تبلور هذا المفهوم مع التطورات التي حصلت على دور الدولة وصولا إلى الدور التدخلي فالسياسة التوزيعية هي عبارة عن قيام الأجهزة الحكومية تخصيص مختلف السلع والنقود والخدمات العامة والامتيازات والفرص، وتوزيعها بشكل يتسم بالعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة مقياس كمي للأداء التوزيعي للحكومات، ومع هذا فيمكن قياسها أيضا من خلال: كمية وحجم ما يتم توزيعه، مجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع، مدى استجابة التوزيعات الحكومية للاحتياجات، وكذا القطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع، ومن أمثلة هذا النوع من السياسات، التعليم، الصحة، الدفاع والأمن والإسكان

ونظرا للأهمية الكبيرة للنفط كسلعة استراتيجية حيوية وكمورد مالي للعديد من الدول في العالم سواء المنتجة أو المستهلكة، فإن أسعاره عرفت العديد من التقلبات تعددت فيها العوامل والأسباب في كل مرة، ولعل أهمها العوامل الجيوسياسية، حيث كثيرا ما ارتبطت أسعار النفط بأحداث دولية، فكثيرا ما استعمل كأداة للضغط تارة من الدول المنتجة وتارة من الدول المستهلكة. فهذه التقلبات كانت لها آثار وانعكاسا على اقتصاديات الدول، وعلى مداخيلها سواء بالإيجاب أو بالسلب، الأمر الذي أدى بالحكومات إلى اتخاذ تدابير ووضع سياسات من شانها حماية اقتصادياتها، ومنه حماية الأوضاع الاجتماعية باعتبار الدولة دائما هي الوصية على ذلك.

ففي الجزائر تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها التوزيعية، وحسب رزنامة الوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق عمليات مساعدة الفئات الهشة وأفراد المجتمع ذوي الدخول الضعيفة و المتوسطة،ولا شك أن الأموال المخصصة لتنفيذ السياسة الاجتماعية في الجزائر

هي مصدرها العوائد النفطية المختلفة،وأي خلل قد يحدث في سعر المبيعات النفطية ينعكس سلبا على عملية تجسيد مضامين هذه السياسة.

إن من خلال دراستنا و تتبعنا للتحويلات الاجتماعية والتخصيصات المالية باعتبارها تعبر عن مجهود الحكومة التوزيعي، خلال فترتين مختلفتين، وهما فترة الوفرة المالية وهي الفترة من 2010 إلى منتصف 2014 والفترة الثانية هي فترة انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض إيرادات الميزانية من المحروقات، حيث لاحظنا فروق معتبرة في حجم النفقات العامة من خلال التخصيصات المالية المرصودة في الميزانيات بين فترتي الدراسة، وأيضا فروق في التحويلات الاجتماعية .

كان للتطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفط في السنوات الماضية انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية للجزائر، والتي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2010-2014 مما أدى إلى تدفقات نقدية كبيرة دعمت الاقتصاد، حيث هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية أدى إلى زيادة قدرة السلطات المالية على توسيع الإنفاق مما ساهم بدرجة كبيرة في تمويل السياسة التوزيعية.

في حين أنه مع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط بداية من سبتمبر 2014، فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد الأمر الذي أثر على التدفقات النقدية ومنه تراجع التحويلات الاجتماعية.

وبالرغم من التصريحات الحكومية أن سياسات ترشيد الإنفاق العمومي خطا أحمر بالنسبة لملف السياسة الاجتماعية، ومع هذا فقد اعتمدت او لجأت الحكومة الجزائرية إلى ترشيد الإنفاق دون اللجوء إلى بدائل وإلى سياسة توزيعية استراتيجية، تدعم القطاعات المنتجة للثروة وللموارد المالية، كالزراعة والصناعة، وهو الأمر الذي تغافلت عليه الحكومة، في وقت الوفرة المالية، بل اعتمدت على تدوير الثروة ودعم القطاعات غير المنتجة، والانخفاضات

الأخيرة في أسعار النفط أثبتت هشاشة الاقتصاد بالدرجة الأولى وعدم كفاءة السياسة التوزيعية.

ما يمكن استخلاصه هو أن مشكل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي ، و ذلك من خلال التركيز على :

- حتمية التنويع في الاقتصاد.

- العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية بشكل عادل مع مراعاة الطبقات الهشة وأصحاب الدخول الضعيفة و المتوسطة.

- ترشيد النفقات و رفع كفاءتها بشكل دائم بحيث تكون موجهة لدعم قطاعات أكثر إنتاج للثروة ، لخلق بدائل للريع عن طريق سياسة توزيعية استراتيجية، وترتيب أولويات الإنفاق على البنى التحتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

*** باللغة العربية**

أ –الكتب :

1– احمد الدوري محمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**. جامعة عنابة: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983

2 – الموند غابريال ، بويل بينجام،مندت روبرت،**السياسة المقارنة اطار نظري**. نقله: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1996

3– القيسي كمال، **النفط والهيمنة oil&pominanceالقوة والتحكم**. تقديم عصام الجبلي ، عمان : دار امنة للنشر و التوزيع ، 2010

4– التنير سمير، **الفقر والفساد في العالم العربي** . بيروت : دار الساقي، 2003.

5– بلقاسم حسن بهلول محمد، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**. ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

6– بلطاس عبد القادر، **إستراتيجية تمويل السكن في الجزائر**. الجزائر: légende ، 2007.

7– برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي** . تقديم: محمد المجذوب ، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع ، .2000

8– كامبيل كولن وآخرون، **نهاية عصر البترول** . تر: عدنان عباس علي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، 2004.

9– مجيد الموسوي ضياء، **ثورة أسعار النفط 2004** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

10– محمد الخطيب سعدي، **العقود البترولية وحق الشعوب في الموارد النفطية**. بيروت : منشورات الحلب الحقوقية، 2015.

11– محمود الاقداحي هشام، **التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية**.الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2015.

12- مصطفى الجمل هشام، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة** . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

13- مصطفى الحسين احمد،**مدخل الى تحليل السياسات العامة.** عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

14- مصيطفى بشير، **نهاية الريع: الأزمة والحل.** الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2015.

15- سلامة ممدوح، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية** . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 .

16- عبد الفتاح ، معتز بالله، " الأسس الفلسفية و السياسية للوظيفة التوزيعية "، في كتاب احمد السيد النجار وآخرون، **دولة الرفاهية الاجتماعية(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2006.

17-قيرة إسماعيل و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

18-شيللي توبي ، **النفط، السياسة، الفقر، الكوكب** . تر: دينا الملاح ، الرياض: مكتبة العبيكات، 2010.

19-ختسي بيوار، **البترول أهميته، مخاطره وتحدياته** . اربيل: دار ناراس، 2006.

20- خضير الكبيسي عامر،**السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات** . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008.

ب – الدراسات المنشورة :

اولا : التقارير

1- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، " السياسات العمومية للنهوض الاجتماعي التجارب والتوجهات المستقبيلية " ، 2012 ، ص 09.

2- بنك الجزائر،" التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015". تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 10.

3-بنك الجزائر، " التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 و التسعة أشهر الأولى من سنة 2016 و سياسات التصدي و المرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة ". مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، ص 4.

4- بيكيز مارك، بورتيوس ديفيد، روتمان سارة، "تقديم الخدمات المصرفية إلى الفقراء عن طريق المدفوعات الحكومية ". تقرير الامم المتحدة مذكرة مناقشة مركزة، رقم 58 ،ديسمبر 2009، ص 02.

ثانيا : المجلات

1- العراقي مدحت، " ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات" ، دورية دراسات اقتصادية ، مركز البحيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 08 ، جويلية 2006 ، ص 19.

2- بوثلجة جمال، " النفط بين النعمة والنقمة حالة الجزائر 2000-2015 " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 453، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 40.

3- حسين البصام سهام، فوزي شهاب الشريدة سميرة، " مخاطر وإشكالات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013 ، ص 5.

4- عبد الجبار موسى عبد الستار، شلب وشكه حيدر، " التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010 " . **مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 18، 2015، ص 18-19

5- قدي عبد المجيد، " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس، 2010، ص 03 .

6- رحمة شيخ ، "حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج نشاط قطاع النفط"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد التاسع والثلاثون ، تشرين الاول 2016، ص 323

7- توفيق السيد عليوة زينب، زينب توفيق السيد عليوة، " تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر " ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 ، صيف 2016، ص 10-13

ثالثا :الجرائد :

1-مهدي وائل ،" تقلبات أسعار النفط ... تاريخ طويل من التجارب ". جريدة الشرق الاوسط، العدد 13161، 10 ديسمبر 2014 .

2- مصيطفى بشير، " التحويلات الاجتماعية في قانون المالية 2016 " . جريدة الشروق ، الصادرة في 2015/09/21.

ج – الدراسات غير المنشورة

أولا : الأطروحات و الرسائل و المذكرات

1- إبراهيم جلالي، " تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1999-2016 ". مذكرة ماستر ، (جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) تخصص سياسة عامة و إدارة محلية، 2016.

2- موري سمية، " اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية " . أطروحة دكتورا ، (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015)

3- مقلد عيسى،" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية".مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير 2008)، ص 82-83 .

4- مختار عصماني، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014". مذكرة ماجستير (جامعة سطيف – 1- ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، تخصص ادارة الاعمال والتنمية المستدامة 2014).

5- نبيل بوفليح ، " دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر " أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،(جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2011).

6- سوسن مريبعي ،" التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والأفاق" . مذكرة ماجستير،(جامعة منتوري 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير 2013).

7- عمراوي عادل،" بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية" . مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 35-36 .

8- رقية بوبكري ، نور اليقين عرباوي، " مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري "مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2013.

ثانيا : الملتقيات

1- ابراهيم حسن الكردي خالد،"الحماية الاجتماعية و التنمية في ظل المتغيرات الراهنة"، ورقة علمية قدمت في مؤتمر الحماية الاجتماعية و التنمية يومي24 -2014/11/26، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية).

2-بلعاطل عياش، نوي سميحة، "آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014"، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ليومي 12/11 مارس 2013، (جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير).

ثالثا : المواقع من الانترنيت

1-اورتيل إيزابيل ، "الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية" ، مذكرات توجيهية في السياسات " السياسة الاجتماعية "،ص 42 ، 2007 متحصل عليه من :
https://esa.un.org/techcoop/documents/MacroBackground_Arabic.pdf

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2012 ، متحصل عليه من الموقع : www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ : 2017/02/02

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى ،مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014 ، متحصل عليه من الموقع :www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ : 2017/02/02

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، المخطط الخماسي 2010-2014 ، متحصل عليه من الموقع : http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، بتاريخ : 2017/01/27 .

5-العمراوي محمد ،" العدالة الاجتماعية : مقاربة معرفية للمفهوم و الأبعاد " متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://rawabetcenter.com/archives/4324 يوم 2017/04/06

6- الشيخ قادر عبد الوهاب ، " العوامل المؤثرة في أسعار النفط " ، pdfcreatedwithpdffactory trial version www.pdffactory.com

7- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية 2016 ، لجنة المالية و الميزانية ، الفترة التشريعية السابعة ، دورة الخريف 2015، نوفمبر 2015 ، ص 18-19، متحصل عليه من الموقع: www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx

8- الخلايفة غادة،"ماهي العدالة الاجتماعية"،اخر تحديث:28 سبتمبر 2014 الساعة 11:33،متحصل عليه من الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com يوم: 2017/01/28

9-طاهر جميل، " النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات ". ديسمبر 1997، ص 1، متحصل عليه من الموقع : www.arab-api.org/images/publication/pdfs، بتاريخ 2017/01/27

10- لوموند: الصدمة البترولية تؤدي بالحكومة الجزائرية إلى خفض إنفاقه متحصل عليه من الموقع : http//www.alayam24.com/articales-24788.htm

11- نسرين لعراش " التحويلات الاجتماعية " ، متحصل عليه من:http://aljazairalyoum.com ، بتاريخ 201/04/07

http://www.elkhabar.com/press/articale/92994

12-نصيرة قوريش، " التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في طل برنامج التنمية 2010-2014 ". الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 06-2011، ص 39 متحصل عليه من الموقع :

article http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_06_2011/05.pdf بتاريخ : 2017./02/17

13-فضيلة بودريش ،" لأول مرة مشروع قانون المالية استشرافي ". متحصل عليه من الموقع www.djazairess.com/ echchaab/71526

*** باللغة الأجنبية:**

- UNDP,Humain Development Report , cocept and Measerement of humaindevelopement , new yourk , 1990.
- Some found objectives, sovereign wealth Fund Institute, www.SWFinstitute.org/reseqrch.php
- Policy Typologies Explained. http://www.afidated.com/2014/07/4-policy-typologies-explained.htm

الملاحـــــق

ملحق رقم 01: المتضمن تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

18425

29134

الوزير الأول

إلـــــى

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

السادة الولاة

السيد المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

25 ديسمبر 2014

رقم.....و.ا.

الموضوع: بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

إن مراقبة السوق الدولية للمحروقات تبرز تقهقرا ملحوظا للأسعار مع احتمال دوامه، مما قد يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية.

غير انه من المؤكد أن بلادنا تملك القدرات لمواجهة ذلك، والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة، في ميادين التربية، والتعليم العالي والمهني، والصحة والسكن. ومع ذلك، وبغية اتقاء مزيد من التدهور المحتمل للمحيط المالي والاقتصادي العالمي، فإن الوضع يملي ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع في مجال النفقات العمومية.

وبهذا الشأن، يجب أن يتبنى السيدات والسادة أعضاء الحكومة حتما وان يمتثلوا إلى مسعى وانضباط حكومي متناسق واستشرافي وحذر، تتمثل أهم عناصره فيما يأتي:

1. في مجال نفقات التسيير:

أ. التحكم في عمليات التوظيف من خلال:

- تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة من خلال اللجوء، وبعد موافقة الوزير الأول، إلى تنظيم المسابقات والاختبارات المتعلقة بذلك؛
- وتفضيل اللجوء كلما كان ذلك ممكنا، إلى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة؛

ب. التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى، ولاسيما من خلال:

- الحدّ من التنقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى؛

2

- تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور بلادنا في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة؛
- ضرورة إخضاع تنظيم اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات إلى القواعد الصارمة لمدى جدواها؛
- الحدّ من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.
- وضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية.

2. في مجال نفقات التجهيز:

- يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة؛
- وبالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الإنطلاق فيها، يجب أن تتم جدولة تسلسلها، قصد القيام بعمليات إعادة الهيلكة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة، ونضج المشاريع وتوفير الشروط المسبقة للإنطلاق الفعلي فيها، على أن يتم خصوصا تأجيل المشاريع غير الضرورية؛
- يجب الا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي وفي حالة ما إذا توفرت لهذه المشاريع شروط الإنطلاق فيها (وفرة الوعاء وتحريره من كل العوائق وإتمام الدراسات والموافقة عليها، فضلا عن نتائج الإعلان عن المناقصات...إلخ)؛
- يتعين أن تستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها، أو المزمع تسجيلها، وتوجيهها نحو تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المنوطة بالدولة؛
- يجب أن يكتسي اللجوء إلى صيغة التراضي البسيط طابعا استثنائيا، طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية؛
- ينبغي على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا وإجباريا في إطار الصفقات العمومية، إلى المواد المصنعة وطنيا، على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود والمعايير ذات الصلة؛
- يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري.

3. في مجال تحسين الموارد:

- تضافر كل الجهود بغرض تحسين نسبة تحصيل الجباية العادية ومردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي؛
- مضاعفة التدابير الرامية إلى إدماج النشاط الموازي في النشاط الرسمي؛
- تحسين مستوى تحصيل الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات (الكهرباء - الماء)؛
- زيادة البحث عن المحروقات واستغلالها، بما فيها غير التقليدية.

4. في مجال تمويل الاقتصاد:

- تجنيد البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة أكثر فأكثر في تمويل الاقتصاد، وتنفيذ التدابير الضرورية للمزيد من إشراك البنوك والمؤسسات المالية الخاصة في هذا المسعى؛
- العمل تدريجيا على تطوير سوق رؤوس الأموال، تحسبا لجعلها بديلا لميزانية الدولة في تمويل الاقتصاد؛
- تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الإدخار وتحسين مصرفية الاقتصاد؛
- التعجيل بوتيرة إصلاح القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة، وتعبئة الادخار المحلي، وتمويل الاستثمار الاقتصادي.

3

5. في مجال التجارة الخارجية:

- العمل، بصفة منسقة، على تنفيذ التدابير الضرورية لتعزيز مراقبة عمليات التجارة الخارجية، والترتيبات العملياتية من أجل مكافحة بلا هوادة للتحويلات غير القانونية للعملة الصعبة؛
- توجيه التدابير التحفيزية نحو الاستثمارات التي تحقق معدلات هامة لإندماج الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الترتيبات الوطنية لتقييس مواد الاستهلاك بغية الحدّ من الاستيراد؛
- وتدعيم التدابير الكفيلة بتسهيل وتشجيع التصدير؛

6. في مجال تنويع الاقتصاد خارج المحروقات:

- التعجيل بالإصلاحات في مجال التشجيع على الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للإستيراد وتثمين الموارد الطبيعية؛
- توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، السياحة، الطاقات البديلة، الصناعة، والرقمنة؛
- وجعل المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد، وترقية التصدير.

7. في مجال المراقبة:

من الحتمي أن يتم تعزيز أدوات رقابة الدولة، ولاسيما في المجال المالي، والضريبي، والتجاري والصناعي (مراقبة الجودة والتقييس)، وكذا في مجال التجارة الخارجية (المراقبة الجمركية، تحويل العملة الصعبة ..إلخ).

ويكلف السيد وزير المالية شخصيا، وتحت سلطتي، بالسهر على التنفيذ الصارم للأحكام الميزانية والمالية.

وأخيرا، فإني أنتظر من السيدات والسادة أعضاء الحكومة والولاة، السهر كل فيما يخصه على التنفيذ الصارم لهذه التعليمة.

الوزير الأول

عبد المالك . سلال

نسخة إلى:
. السيد رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.

ملحق رقم 02: المتضمن طريقة تنفيذ النفقات للسنة المالية 2016.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

04 جانفي 2016

الوزير الأول

إلى
السيدات والسادة
الآمرين بصرف ميزانية الدولة

الموضوع: بخصوص شروط تنفيذ النفقات العمومية.

لقد تجلى من دراسة التقارير السنوية للشامل المراقبة المالية جملة من المخالفات والنقائص فيما يخص شروط تنفيذ النفقات العمومية.

وقد تمثلت أهم هذه النقائص المسجلة في التأخر في رصد الاعتمادات، وعدم التقيد بمبادئ الصفقات العمومية وحرية الاستفادة منها والشفافية والمناسبة في سير الاستشارات واختيار الشريك المتعاقد من أجل اقتناء السلع والخدمات، والتنفيذ المتأخر لمخطط تسيير الموارد البشرية.

كما سجل بعض الاختلالات بمناسبة مراقبة الالتزام بالنفقات المتعلقة بحسابات التخصيص الخاص.

وفي هذا السياق، فإن التحكم في ميزانية الدولة، ولاسيما على مستوى مختلف مراحل تنفيذ النفقات العمومية، يكتسي أهمية خاصة ويجب أن يكون فعليا ومستمرا ومتواصلا في ظل مسعى يضمن النجاعة بحيث ينبغي أن تشكل المطابقة القانونية وترشيد نفقات الميزانية، واحترام الآجال والنوعية، مرجعيات يتعين مراعاتها لدى القيام بتنفيذ كل عملية إنفاق.

واعتبارا لما تقدم، فإني أكلفكم باتخاذ كل التدابير اللازمة لتدارك النقائص والمخالفات المسجلة والسهر على عدم تكرارها في المستقبل. وفي هذا الإطار، يجب أن تولى عناية خاصة للنفقات المتعلقة بما يلي، في اتجاه تقليصها بأكبر قدر:

- تكاليف حفلات الاستقبال، والتظاهرات، والأعياد، والتغذية...؛
- الأعباء المتعلقة بالهاتف، والماء، والغاز والكهرباء التي ما انفكت تتزايد؛
- تكاليف المهام التي يتعين أن تغطي المصاريف المهنية الفعلية؛
- والتكاليف المرتبطة بالتجديد المتكرر للعتاد وأثاث المكاتب في وقت لا يزال فيه استهلاكها غير مكتمل.

2

وفي الأخير، أكلف السيد وزير المالية بالعمل، بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية، على دراسة كيفيات التكفل بالاقتراحات المقدمة من قبل المراقبين الماليين والرامية إلى تحسين شروط تنفيذ النفقات العمومية، ولاسيما فيما يخص التعجيل بوضع النصوص التطبيقية لنظام الصفقات العمومية.

وإنني أولي عناية خاصة للتطبيق الصارم للتعليمات الواردة في هذه التعليمة.

الوزير الأول

عبد المالك . سلال

ة إلى:
د رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الإهـــــداء

شكر وعرفان

مقدمــة:.....أ-ي

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة..... 11-51

تمهيـد: 18

المبحث الأول: السياسة التوزيعية مقاربة مفاهيمية..... 19

المطلب الأول:الإطار التنظيري للسياسة التوزيعية 19

المطلب الثاني: مجالات السياسة التوزيعية و أهدافها 24

المطلب الثالث : مؤشرات قياس السياسة التوزيعية 30

المبحث الثاني : حول تقلب أسعار النفط..... 34

المطلب الأول : إطلالة مفاهيمية حول أسعار النفط..... 35

المطلب الثاني: مراحل أهم التقلبات في أسعار النفط..... 37

المطلب الثالث : العوامل المحددة و المتحكمة في أسعار النفط..... 41

المبحث الثالث : انعكاسات تقلب أسعار النفط..... 45

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للنفط..... 45

المطلب الثاني : آثار تقلب أسعار النفط و السياسات الحكومية لمواجهتها 48

خلاصة الفصل..... 51

الفصل الثاني: إيرادات النفط وتمويل السياسة التوزيعيةفي الجزائر 2010-2017.....52-79

تمهيد :..... 53

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري وإمكاناتها النفطية 54

المطلب الأول:إمكانات الجزائر النفطية 54

المطلب الثاني : الطابع الريعي والتوزيعي للاقتصاد الجزائري..... 57

المطلب الثالث : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات..... 60

المبحث الثاني : السياسة التوزيعية في الجزائر خلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط 2010-2014 62

المطلب الأول: التخصيصات المالية للتنمية البشرية في برنامج توطيد النمو 2010-2014 ... 62

المطلب الثاني : السياسة الاجتماعية خلال الفترة 2010-2014 65

المبحث الثالث : السياسة التوزيعية خلال فترة انخفاض أسعار النفط2014-2017..... 71

المطلب الأول: أثار انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 71

المطلب الثاني: أهم التدابير المتخذة في ترشيد الإنفاق..... 74

المطلب الثالث: التخصيصات المالية والتحويلات الاجتماعية للفترة 2014-2017..... 76

خلاصة الفصل:..... 79

الخاتمة :..... 81

قائمة المراجع..... 85

ملحق رقم 01: المتضمن تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد..... 93

ملحق رقم 02: المتضمن طريقة تنفيذ النفقات للسنة المالية 2016..... 96

فهرس المحتويات 99

ملخص الدراسة:..... 101

ملخص الدراسة:

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى حقيقة انه و نحن في القرن 21 ومع ظهور العديد من الاكتشافات والتطورات التكنولوجية والتقنية والبدائل الطاقوية، إلا أن النفط ما زال يعتبر من أهم المواد الإستراتيجية في مجال الطاقة، ومورد مالي رئيسي وعامل مهم في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

حيث تضمنت هذه الدراسة مقاربة مفاهيمية ونظرية للسياسة التوزيعية وأهم مجالاتها وأهدافها وكذا مؤشرات قياسها من خلال عاملين رئيسيين هما التحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم الحكومي .

وتضمنت أيضا عرض حول تقلب أسعار النفط وأهم مراحل تطور الأسعار من خلال عرض أهم التقلبات وكذلك انعكاسات هذه التقلبات على الدول والسياسات الحكومية اللازمة لمواجهة تأثيراتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية ومنه الاجتماعية لكل دولة حيث لا تزال الدول تتأثر كل مرة من هذه التقلبات، خاصة الانخفاضات الحادة، حيث تؤثر على اقتصادياتها ومنه على مواردها ومداخيلها مما يؤدي بها إلى حالة من الارتباك، ولعل المتأثر الأكبر لتقلبات أسعار النفط هي الدول النامية المنتجة كالجزائر، حيث تعتمد عليه بشكل كبير في تمويل ميزانياتها وكافة برامج التنمية .

ومنه ركزنا من خلال هذه الدراسة على تقلب أسعار النفط و تجلياتها وانعكاساتها على السياسة التوزيعية في الجزائر، وتبين إن تأثيراتها قد مست هذه السياسة، وبرز ذلك من خلال حجم التحويلات الاجتماعية والتخصيصات المالية، التي عرفت تراجع مع انخفاض أسعار النفط مقارنة بمرحلة ارتفاع الأسعار، وكذا من خلال اتخاذ الحكومة عدة تدابير لترشيد الإنفاق.

summary

We conclude from this study to the fact that, even though we are in the 21st century, with the emergence of many discoveries, technological developments and energy alternatives; oil is still one of the most important strategic materials in the field of energy, a major financial resource and an important factor in World economy and international trade.

This study included a conceptual and theoretical approach to distribution policy, its main areas and objectives, as well as indicators of its measurement through two main factors which are social transfers and government support policy.

It also included a presentation of the fluctuation of oil prices and the most important stages of prices development through presenting the most important fluctuations. As well as its implications on countries and government policies necessary to address their negative impacts on the economic and social conditions of each country where the countries are still affected by each of these fluctuations, especially sharp declines. This latter affects their economies as it affects their resources and revenues, leading to confusion. Perhaps the most influenced countries by the fluctuations in oil prices are developing countries such as Algeria, where they rely heavily on financing their budgets and all development programs.

From this study we focused on the fluctuation of oil prices and their implications on the distribution policy in Algeria. It was found that their effects included this policy. This was appeared through the volume of social transfers and financial allocations, which have seen reduction with the decline of oil prices compared with the rising prices period. As well as through the government taking several measures to rationalize spending